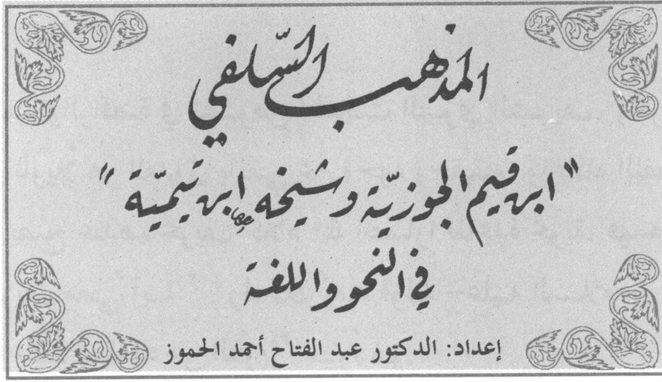


لقد عنّ لي في أثناء قراءتي للمذهب السلفي في الفقه والتفسير في تصانيف أئمته وشيوخه – أن لهم مذهباً متميزاً في النحو واللغة يدور في فلك مذهبهم في الفقه والتفسير، فهم لا يُجوّزون أن يُفَسّر كلامُ الله –تعالى– بمجرد الاحتمال النحوي والإعرابي الذي يتراءى للمعرب من بناء الجملة وتركيبها: لأنهم يتقيدون بما في القرآن الكريم وحديث الرسول ﷺ وأقوال الصحابة والتابعين وتابعيهم نصاً وروحاً، جاء في التفسير القيم: ((وينبغي أن يُتَفَطّن هاهنا لأمر لابد منه، وهو أنه لا يجوز أن يُحمل كلام الله –عز وجل– ويفسر بمجرد الاحتمال النحوي والإعرابي الذي يحتمله تركيب الكلام، ويكون الكلام به له معنىً ما، فإن هذا مقام غلط فيه أكثر المعربين للقرآن، فإنهم يفسرون الآية ويعربونها بما يحتمله تركيب الجملة، ويُفهم من ذلك التركيب أي معنى اتفق، وهذا غلط عظيم يقطع السامع بأن مراد القرآن غيره، وإن احتمل ذلك التركيب هذا المعنى في سياق آخر وكلام آخر، فإنه لا يلزمه أن يحتمله القرآن..))[1]. ولذلك يطالعنا ابن قيم الجوزية بوسم بعض المعربين بالمحرفين وذمهم، والتحريف عنده نوعان: تحريف اللفظ الذي يكمن في العدول به عن جهته إلى غيرها بالزيادة أو النقصان أو تغيير حركة الإعراب، وهو

---

(١) ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله مُحمّد بن أبي بكر الدمشقي ((ت: ٧٥١هـ)) ((التفسير القيم)): تحقيق محمد حامد الفقي/ دار الكتاب العربي- بيروت، (١٣٩٨-١٩٧٨م): (٢٦٨).

مسلك الجهمية والرافضة في نصوص الحديث النبوي الشريف، وتحريف المعنى، وهو المسمى تأويلاً هو العدول بالمعنى عن وجهه وحقيقته، وإعطاء اللفظ معنى لفظ آخر[١]. فلا يصح عندهم تحريف كلام الله انتصاراً لقاعدة نحوية، فهدم مائة قاعدة أسهل من تحريف معنى آية[٢]. ولذلك يُعد قوله -عليه السلام-: (من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار)[٣] مناراً لهم.

ومما عد من الغلط عندهم حملاً على ما مر حمل قراءة ابن كثير وأبي عمرو بن العلاء وغيرهما[٤]: ﴿وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ﴾ [المائدة: ٦] بخفض

---

(١) انظر: ابن قيم الجوزية: ((مختصر الصواعق المرسلة))، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م): (٣١٩).

(٢) انظر: ابن قيم الجوزية: ((بدائع الفوائد))، (ج:٢)، عني بتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله الناشر دار الكتاب العربي، بيروت: (٤٥/١)، وانظر: ابن قيم الجوزية، ((الصواعق المرسلة)): (٤٣٨).

(٣) انظر: ابن قيم الجوزية، ((الصواعق المرسلة)): (٣٠٧)، ((مختصر الصواعق المرسلة)):(٣٠٧)، وانظر: أبو عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري ((ت:٢٥٦هـ))، ((صحيح البخاري)) (م:٧)، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة: (١٣٨٦هـ): (٩٤/١)، أبو عبد الله عيسى بن سورة الترمذي (ت:٢٧٩هـ)، ((الجامع الصحيح)) (سنن الترمذي)، تحقيق أحمد محمَّد شاكر، (م: ٥)، دار إحياء التراث العربي: (٦٧/١١).

(٤) انظر: أبو جعفر النحاس ((ت:٣٣٨هـ))، ((إعراب القرآن))، تحقيق د.زهير غازي زاهد، مطبعة العاني -بغداد- (١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م): (٤٨٥/١)، مكي بن أبي طالب القيسي ((٤٣٧هـ)) ، ((مشكل إعراب القرآن)) (م:٢)، تحقيق ياسين محمَّد السواس، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (١٣٩٤هـ-١٩٧٤م ٢٢١/١٠)، ((الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها)) (م:٢)، تحقيق د.محي الدين رمضان، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (١٣٩٤هـ-١٩٧٤م): (٤٠٦/١)، أبو جعفر محمَّد بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسي ((ت:٤٦٠))، ((التبيان في تفسير القرآن))، (م:١٠)، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي، النجف، مكتبة الأمين: (٤٥٣/٤)، أبو محمَّد عبدالله بن سعيد الأفغاني، دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، (١٩٧٩م): (٨٩٦)، أثير الدين محمَّد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي الغرناطي ((ت:٦٥٤هـ))، ((البحر المحيط))، (م: ٨)، مكتبة ومطابع النصر الحديثة - الرياض: (٢٣٧/٤)، ابن قيم الجوزية، ((بدائع الفوائد)) : (٢٧/٣ -٢٨) ، أبو إسحق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج ((ت:٣٧٩هـ))، ((معاني القرآن وإعرابه)) ، تحقيق عبد الجليل شلبي، منشورات المكتبة العصرية - بيروت، صيدا

﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ – على أن الواو للقسم، والقول نفسه في ((والمقيمين)) في قوله – تعالى-: ﴿لَّـكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ... وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ﴾ [النساء: ١٦٢]، لأن للقرآن عرفاً خاصاً ومعاني معهودة، فلايصح حمله على المعاني القاصرة بمجرد الاحتمال النحو الإعرابي[^١]، وعليه فلابد للمفسر من معرفة اللغة والعادة والعرف التي في القرآن والسنة، وما كان عليه الصحابة الذين كانوا يخاطبهم الرسول بذلك[^٢]؛ ولذلك نرى أئمة هذا المذهب يدونون الأوجه المختلفة في الآية القرآنية لاختيار ما يدور في فلك ما مر، ورد ما لم يوافقهم معززاً بالأدلة والحجج الساطعة، ولعل خير ما يوضح هذه المسألة تلك الأوجه المحتملة في تذكير ((قريب)) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، وأظهر الأوجه عندهم ما يدور في فلك المعنى المعهود الذي أشرنا إليه فالتذكير في هذه اللفظة يعود عندهم إلى أن القرب يستلزم قربين، قرب الله وقرب رحمته ولا يدل على هذين القربين إلاّ التذكير، أما التأنيث فلا يدل إلا على قرب رحمته، وقربه أخص من قرب رحمته، وأجازوا أن يكون ذلك من باب الاستغناء بخبر المذكور عن خبر المحذوف لظهور المعنى؛ لأن قرب الله تبعٌ لقرب رحمته، وأن يكون ذلك من باب إرادة معنى واحد، لأن المعنيين متلازمان، فقربُهُ لا ينفك عن قرب رحمته، فقرب رحمته يدل على قربه، ولقد ردوا الأوجه الأخرى، لما فيها من تكلف[^٣]. والقول نفسه في اعتراض الشرط على الشرط[^٤].

---

(١) انظر: بن قيم الجوزية، ((بدائع الفوائد)) : (٣/٢٧-٢٨).

(٢) انظر: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية ((ت:٧٢٨هـ))، ((مجموع ((الفتاوى)))) ، م: ٣٧، تصوير الطبعة الأولى: (٦/١٠٦، ١١٢ – ١١٧، ٤٣٧، ١/٢٤٣، ٥/٤١٧، ٤٢٠).

(٣) ((التفسير القيم)): (٢٦٥-٢٧٥)، ((بدائع الفوائد))، (٣/ ١٨-٣٥).

(٤) ((بدائع الفوائد)): (١/٥٩-٦٠)، وانظر: أبو محمَّد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري ((ت:٧٦١هـ)). ((اعتراض الشرط على الشرط))، تحقيق د.عبد الفتاح أحمد الحموز، دار عمار للنشر والتوزيع – عمان، (١٩٨٦م -١٤٠٦هـ). الطبعة الأولى: (٣١).

ولعل ما يدفعني إلى عد أهل السلف ذوي مذهب متميز أو مدرسة نحوية لها مقوماتها وسماتها المذهبية ما يطالعني في تآليفهم من آراء لا نجدها عند كثير من النحاة واللغويين وغيرهم، فهم ليسوا ورثة لكل ما قاله الكوفيون أو البصريون، بل يختارون من ذلك ما يدور في فلك مذهبهم في التفسير والفقه كما مر: ((فإن قلت: هذا خلاف مذهب سيبويه، قلت: فكان ماذا؟ وهل يرتضي محصِّلٌ بردّ موجب الدليل الصحيح؛ لكونه خلاف قول عالم معين؟ هذه طريقة الخفافيش، فأما أهل البصائر فإنهم لا يردون الدليل وموجبه بقول معين أبداً، وقليلٌ ما هم، ولا ريب أن أبا بشر – رحمه الله– ضرب في هذا العلم بالقدح المعلى، وأحرز من قصبات سبقه، واستولى من أمده على ما لم يستول عليه غيره فهو المصلى في هذا المضمار، ولكن لا يوجب ذلك أن يُعتقد أنه أحاط بجميع كلام العرب، وأنه لا حق إلا ما قاله، وكم لسيبويه من نص قد خالفه جمهور أصحابه فيه والمبرزون منهم؟ ولو ذهبنا نذكر ذلك لطال الكلام به))[1]. وذكر ابن القيم أنه سيفرد كتاباً للحكومة بين البصريين والكوفيين فيما اختلفوا فيه وبيان الراجح من ذلك[2].

وبعد فإنني أذهب من غير تردد إلى أن لأهل السلف مذهباً أو مدرسة في النحو واللغة يقوم على مذهبهم في الفقه والتفسير، الذي يقوم على التقيد بكل ما جاء في القرآن والحديث النبوي الشريف وأقوال الصحابة والتابعين وتابعيهم، ولعل ما يعزز ما أذهب إليه ما يلي:

---

(١) ابن قيم الجوزية، ((التفسير القيم)) : (٢٦٩)، وانظر: (٢٧٥).

(٢) ((التفسير القيم)) : (٢٧٠).

١- إنكارهم المجاز اللغوي:

المجاز مشتق من الجواز، وهو التعدي ، لأن فيه تعدياً لما وضع له في الأصل، فجاوز به المُتَكَلّم أصله الحقيقي وأوصله إلى غيره[١]، فاللفظة لها استعمالان حملاً على ما مر، الحقيقة بقيد عدم القرينة، والمجاز الذي لا يدل على الحقيقة إلا بقرينة، والحقيقة عند ابن جنى[٢] ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه، أما المجاز فما كان بضد ذلك، وهو يقع عنده لثلاثة معان: الاتساع والتوكيد والتشبيه، فقولنا للفرس: ((بحرٌ)) فيه اتساع في زيادة اسماء الفرس، وتشبيه جريه بجري الماء، أما التوكيد فيكمن في تشبيه العرض بالجوهر، ومن المجاز عنده الحذف، والتقديم والتأخير والحمل علىالمعنى. والمجاز عنده غالب على اللغات، وإذا دار اللفظ بين احتمال المجاز واحتمال الحقيقة فالثاني أرجح[٣].

وممن صرح بانكار المجاز[٤] محمَّد بن خواز منداد البصري المالكي وغيره من المالكية، وداود بن علي الاصبهاني وابنه أبو بكر، ومنذر بن سعيد البلوطي الذي صنف فيه مصنفاً. ولقد انكر أبو إسحاق الأسفراييني أن يكون في اللغة مجاز

---

(١) فرج الله زكي الكردي، ((شروح التخليص))، (م:٤)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مطبعة السعادة بمصر، (١٣٤٢هـ): (١/٢٣١)، كمال الدين الزملكاني ((ت:٦٥١هـ))، ((البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن)) ، تحقيق د.خديجة الحديثي، ود.أحمد مطلوب، مطبعة العاني - بغداد، الطبعة الأولى: (١٣٦٤هـ-١٩٧٤م) : (٩٨-٩٩)، أحمد بن فارس ((ت٣٩٥هـ))، الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت، مؤسسة أ.بدران للطباعة والنشر، (١٩٦٤م، ١٣٨٣هـ) : (١٩٧)، أبو الفتح عثمان بن جني ((ت٣٩٢هـ))، ((الخصائص))، (م:٣)، تحقيق محمَّد على النجار، دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت: (٢/٤٤٢- ٤٤٧).

(٢) انظر: ابن جني، الخصائص: (٢/ ٤٤٢-٤٤٧).

(٣) ((الخصائص)) : ((٢/٤٤٢-٤٤٧)).

(٤) انظر: ابن قيم الجوزية، ((مختصر الصواعق المرسلة)) : ٢٣٢.

بالكلية[١]، وهو أصح المذاهب عند أهل السلف: ((وسنذكر أن مذهبه أسد وأصح عقلاً ولغةً من مذهب أهل المجاز، وطائفة أخرى غلت في ذلك الجانب، وادعت أن أكثر اللغة مجاز، بل كلها، وهؤلاء أقبح قولاً وأبعد عن الصواب من قول من نفى المجاز بالكلية، بل من نفاه أسعد بالصواب))[٢].

ويقوم المذهب السلفي على إنكار المجاز اللغوي في القرآن والحديث النبوي الشريف، أما الحذف والتقديم والتأخير فلم يلجأوا إليها إلا فيما يقتضيه وضوح المعنى واستقامته، وهي مسألة ستتضح فيما بعد. ولعل ما أنكروه يدور في فلك أن يكون للفظة حقيقة ومجاز، ولعل هذا الإنكار يعود إلى أن الصفات الإلهية في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف حقيقة لا مجاز كما سيأتي فيما بعد، لأن مذهبهم الفقهي يقوم على أن الله يداً وسمعاً وبصراً وغير ذلك، ولكنّه لا يُسأل عن الكيفية، ويجب الابتعاد عن التشبيه، فالله سبحانه يستوي على العرش ويجيء، لكنّ استواءه ومجيئه ليسا كاستواء الناس ومجيئهم.

ولقد تولى ابن قيم الجوزية الرد على من يذهب إلى القول بالمجاز المشار إليه في كتابه ((مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة))، فذكر واحداً وخمسين دليلاً للرد علىأولئك[٣]، وأنكر ما ذهب إليه ابن جني من حيث أن أكثر اللغات مجازٌ، فذكر خمسه وعشرين وجهاً ودليلاً في الرد عليه[٤]. ولأهل السلف أدلة كثيرة في الرد على من يثبتون المجاز، ولعل أهمها مايلي:

(١) أن هذا المصطلح ((الحقيقة والمجاز)) لم يطالعنا إلا في كلام المتأخرين، فهو قد

---

(١) ((مختصر الصواعق المرسلة)): (٢٣٢).

(٢) ((مختصر الصواعق المرسلة)): (٢٣٣).

(٣) ((مختصر الصواعق المرسلة)): (٢٣٣-٢٧٧).

(٤) ((الصواعق المرسلة)): (٢٧٧ -٢٩٤).

ظهر بعد انقضاء القرون الثلاثة الأولى[1].

(٢) أن أحداً من الصحابة الذين فسروا القرآن وبينوا معانيه لم يذكروا أن للفظة حقيقة ومجازاً، ومن هؤلاء ابن عباس، وابن مسعود وأصحابهما، وزيد بن ثابت وأصحابه، ومجاهد، وسعيد بن جبير، وعكرمة والضحاك، وطاوس، والسدي، وقتادة، والأئمة الأربعة، والأوزاعي. ولم يطالعنا هذا التقسيم في كلام النحويين واللغويين الأوائل كالخليل بن أحمد وسيبويه، والفراء، وأبي عمرو بن العلاء، والأصمعي، وغيرهم، ولعل أول من استعمل لفظة المجاز في كلامه هو أبو عبيدة في كتابه «مجاز القرآن»، ولكنه لا يراد بها المجاز اللغوي الذي أشرنا إليه، بل هي عنده ما يُعبر به من اللفظ ويُفسر به. وورد ذكرها في كلام أحمد بن حنبل على أن المراد بها ما يجوز في اللغة[2]. وذهب أهل السلف إلى أن المجاز منشؤه من المعتزلة والجهمية ومن سلك طريقهم من المتكلمين.

(٣) أن هذا التقسيم إما أن يكون عقلياً أو شرعياً أو لغوياً أو اصطلاحياً، فالأقسام الثلاثة الأولى باطلة، فالعقل ليس له دورٌ فيها، والشرع لم يثبت فيه هذا التقسيم، وأهل اللغة لم يُصرح أحد منهم بذلك كما مر، أما الاصطلاح فقد ثبت كما مرّ أنه حادث من المعتزلة والجهمية ومن يدور في فلكهم.

(٤) أن إجازة أن يكون في اللغة مجاز يقتضي القول بأن الألفاظ وضعت أولاً لمعان، ثم استعملت بعد ذلك فيها، وعليه فلابد من أن يكون لها وضع متقدم على الاستعمال، وهي مسألة لا تصح إلا على مذهب من يجعل اللغة اصطلاحية، على أن قوماً من العقلاء اصطلحوا على أن يسموا هذا بذلك،

---

(١) انظر: ابن تيمية «الفتاوى»: (٧/٨٧، ٩٦)، (٢٠/٤٥١)، «مختصر الصواعق المرسلة»: (٢٣١).

(٢) انظر: ابن تيمية «الفتاوى»: (٧/٨٧، ٩٦، ٢٠/٤٥١)، «مختصر الصواعق المرسلة»: (٢٣١)، «بدائع الفوائد»: (٢/٦٤، ٤/٢٠٤، ٣/٢٣)، «التفسير القيم»: (٣٠١).

وهي مسألة لم تطالعنا قبل أبي هاشم الجبائي.

فالمجاز والحقيقة عندهم تقسيم اصطلاحي كما مر، فليست أمراً شرعياً أو عقلياً، أو لغوياً، ولذلك يصنف ابن قيم الجوزية كتاباً في رد استعمال اللفظ المشترك في معنييه معاً في بضعة عشر دليلاً ((مسألة القرء من كتاب التعليق على الأحكام))[1]. فليس اللفظ الذي بلا قرينة حقيقة، ولا الذي يدل بقرينة مجازاً، لأن الألفاظ الحقيقية أو التي تُعد مجازاً لا تستعمل إلا مؤلفة في جمل: ((فإن قلتم: ومع ذلك فإنها عند التركيب تحتمل معنيين، أحدهما أسبق إلى الذهن من الآخر، وهذا الذي نعني بالحقيقة. مثاله أن القائل إذا قال: رأيت اليوم أسداً تبادل إلى ذهن السامع الحيوان المخصوص دون الرجل الشجاع، هذا غاية ما تقدرون عليه من الفرق، وهو أقوى ما عندكم، ونحن لا ننكره، ولكن نقول اللفظ الواحد تختلف دلالته عند الإطلاق والتقييد، ويكون حقيقة في المطلق والمقيد، مثاله لفظ العمل، إنه عند الإطلاق إنما يُفهم منه عمل الجوارح، فإذا قُيد بعمل القلب كانت دلالته عليه أيضاً حقيقة، اختلفت دلالته بالإطلاق والتقييد، ولم يخرج بذلك عن كونه حقيقة...))[2].

ويتراءى لي أن ابن تيمية يرى أن اصطلاح المجاز لا بأس في أن يكون في غير القرآن والحديث وكلام العرب الذي يخلو من المبالغة في المدح والهجاء والمراثي: ((فمن قال من نفاة المجاز في القرآن: إنا لا نسمي ما كان في القرآن ونحوه من كلام العرب مجازاً، وإنما نسمي مجازاً ما خرج عن ميزان العدل، مثل ما يوجد في كلام العشراء من المبالغة في المدح والهجو والمراثي والحماسة، فمعلوم أنه إنْ كان الفرق بين الحقيقة والمجاز اصطلاحاً صحيحاً، فهذا الاصطلاح أولى بالقبول

---

(١) ((التفسير القيم)): (٣٠١).

(٢) ((مختصر الصواعق المرسلة)):(٢٤١).

ممن يجعل أكثر الكلام مجازاً...))[1].

والألفاظ عند ابن تيمية نوعان:

(١) ما معناه مفرد، نحو الأسد والسيف والبحر، فإذا استعملت هذه الالفاظ في تركيب لغوي يمكن أن يقال إنهما مجاز عنده اصطلاحاً، ومن ذلك قول النبي - ﷺ- لفرس أبي طلحة: ((إن وجدناه لبحراً))[2]، وقوله: ((إن خالداً سيفٌ من سيوف الله على المشركين))[3]، وقوله لعثمان: ((إن الله يُقَمِّصُكَ قميصاً))[4]، وقول ابن عباس: ((الحجر الأسود يمين الله في الأرض، فمن استلمه وصافحه فكأنما بايع ربه))[5]، فالمجاز المشار إليه هو التجوز عنده ((مما يجوز في اللغة)): ((فابن تيمية يسمي هذا مجازاً لغوياً، لكنه ليس قسيماً للحقيقة، بل يقصد أن هذا التعبير مما يجوز في اللغة، ويكون نصاً في دلالته على مراد المتكلم، وليس مجازاً فيه، بالتجوز ليس في دلالة اللفظ على المراد وإنما هو في التعبير عن المراد))[6].

(٢) ما في معناه إضافة، وهو ما لا يكون له مفرد بحسب موارده، لأنه لم يُستعمل مفرداً قط، فلابد من إضافة توضح معناه، وجميع أفراد هذا النوع حقيقة في القدر المشترك بين جميع مواردها، ومن ذلك الصفات الإلهية، ومن ذلك الاستواء، فهو

---

(١) انظر: ابن تيمية، ((الفتاوى)): (١٨٣/١٣).

(٢) انظر: ابن تيمية، ((الفتاوى)): (١٨٤/١٣)، ((سنن الترمذي)): (١٩٨/٤)، أحمد بن حنبل ((ت:٢٤١هـ)) ((مسند الإمام أحمد بن حنبل))، وبهامشه ((منتخب كنز الأعمال في سنن الأقوال)): (١٤٧/٣، ١٦٣، ١٧١، ١٨٠، ١٨٥، ٣٠٣، ٣٦١).

(٣) انظر: ابن تيمية، ((الفتاوى)): (١٨٤/٣٣)، و ((سنن الترمذي)) : (٦٨٨/٥).

(٤) ((الفتاوى)): (١٨٤/١٣)، و((سنن الترمذي)): (٦٢٨/٥).

(٥) ((الفتاوى)): (١٨٤/١٣).

(٦) محمَّد السيد الجليند، ((الإمام ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل))، منشورات المكتبة الفكرية - صيدا، بيروت: (٣٧٠).

تارة يكون صفة لله وتارة يكون للإنسان، على أن استواء الخالق غير استواء المخلوق، فهو حقيقة في الموضعين.[1].

ومن يدعي المجاز في الصفات الإلهية لابد له عند أهل السلف من أربعة أمور[2] :

(١) بيان أن هذا اللفظ قد استعمل بالمعنى المجازي، وأن المجاز هو المراد منه.

(٢) أنه لابد من دليلٍ قاطعٍ على إجازة صرف اللفظ من الحقيقة إلى المجاز.

(٣) أنه لابد من أن يسلم هذا الدليل من المعارض، فإن وجد معارض قرآني مثلاً وجب ترك المجاز.

(٤) أنه إذا تكلم الرسول بكلام، وأراد به خلاف الظاهر، فلابد من أن يقرن بخطابه دليلاً آخر يبين أن الحقيقة غير مرادةٍ، ولا سيما في الأمور الغيبية.

ولتزداد المسألة وضوحاً والصورة إشراقاً رأيت أن أذكر بعض الآيات التي لا يجوز عندهم حملها على المجاز، لأنهم ينكرونه وبخاصةٍ في الصفات الإلهية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، ففي هذه الآية نوعان من الدعاء: دعاء المسألة ودعاء العبادة، أي أعطيه إذا سألني، أو أثيبه إذا عبدني، وهذا اللفظ استعمل في حقيقته المتضمنة للأمرين[3].

وقوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلاَةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ [الإسراء: ٧٨]، فالدلوك فسر بالزوال وفسر بالغروب، والدلوك يتناولهما، لأنه الميل، فدلوك

---

(١) انظر: ابن تيمية، ((الفتاوى)): (١٨٤/٣٣).

(٢) ((الفتاوى)): (٣٦/٦)، الإمام ابن تيمية وموقفه من التأويل: (٣٧٢).

(٣) انظر: ابن تيمية، ((الفتاوى)): (١١/١٥)، ((التفسير القيم)): (٢٩٨)، ((بدائع الفوائد)): (٣/٣).

الشمس ميلها، وله مبدأ ومنتهى، فمبدؤه الزوال ومنتهاه الغروب، فاللفظ يشملهما، فليس في الكلام حقيقة ومجاز[1].

وقوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]: لا مجاز في لفظة (القرية) ولا حذف أيضاً عندهم، لأنه يُراد بالقرية الحال والمحل كما يقال: حفرت النهر، وجرى النهر، فالحال والمحل داخلان في الاسم[2].

وقوله تعالى: ﴿جِدَاراً يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف: ٧٧] على أن الإرادة تكون للحيوان والجدار في المذهب السلفي، ولكنها في الحيوان أكثر، واستعمالها مقيدة هو الذي يحددها، فكلاهما حقيقة[3].

وقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]: ذهبت الجهمية ومن شايعها إلى أن الاستواء مجاز، لأنه بمعنى الاستيلاء، وهي مسألة لا تصح عند أهل السلف، لأن الاستواء على ظاهره، فليس بمعنى الاستيلاء أو القصد أو الإقبال على خلق العرش؛ لأن ذلك لم يرد في القرآن أو الحديث أو الكلام العربي الفصيح، ولفظ الاستواء يُستعمل في العربية مقيداً بحرف خفض[4]، (على) أو (إلى)، وقد يستعمل في باب المفعول معه نحو: استوى الماء والخشبة، ولقد ذكر ابن القيم اثنين وأربعين وجهاً في هذه المسألة للرد على الجهمية التي حملت الآية على المجاز لأن كلام العرب يخلو مما ذكروه، أما الشاهد الشعري الذي استشهدوا به فمجهول القائل[5].

---

(١) انظر: ابن تيمية، ((الفتاوى)): (١١/١٥)، ((بدائع الفوائد)): (٣/٣).

(٢) انظر: ابن تيمية، ((الفتاوى)): (٤٨٦/٢٠، ١١٢/٧، ٤٨٥/٢٠).

(٣) انظر: ابن تيمية، ((الفتاوى)): (١٠٨/٧)، ((التفسير القيم))، (٣٧).

(٤) ((مختصر الصواعق المرسلة)): (٣٠٦-٣٢٢).

(٥) ((مختصر الصواعق المرسلة)): (٣٠٦).

ولعل ما مر من إنكار للمجاز اللغوي يدور في فلك المذهب السلفي الذي يُجري الصفات الإلهية على ظاهرها مع نفي الكيفية والتشبيه، ولم يطالعني أحد منهم خرج على إجماعهم هذا، ولعل ما يعزز ما أذهب إليه ما في الفتاوى: ((وأما السلفية فعلى ما حكاه الخطابي وأبو بكر الخطيب وغيرهما قالوا: مذهب السلف إجراء أحاديث الصفات وآيات الصفات على ظاهرها مع نفي الكيفية والتشبيه عنها ... والله يعلم أني قد بالغت في البحث عن مذاهب السلف فما علمت أحداً منهم خالف ذلك))[1].

٢- إنكارهم أن يكون في القرآن شيء من باب عطف المترادفات:

الترادف هو أن تدل مجموعة من الألفاظ المختلفة مفردة على مسمى واحد دلالة لفظ واحد [2]، وقيل إنه الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد، ومن ذلك الألفاظ التي تدل على العمامة: العمامة، والمِشْوذ، والسِّبّ، والمِقْطَعة، والعِصابة، والعصاب، والتاج، والمِكْوَرَة[3].

وللغويين في مسألة الترادف مذهبان:

(١) المنع والإنكار، فما كان مترادفاً يُعد عندهم من المتباين: لأنه خلاف الأصل:

---

(١) ابن تيمية، ((الفتاوى)): (١٣/١٧٧).

(٢) انظر: السيوطي، ((المزهر في علوم اللغة العربية)): (١/٤٠٢)، الشريف علي بن محمَّد بن على الجرجاني ((ت٨١٦هـ))، ((كتاب التعريفات))، طبعه وصححه جماعة من العلماء بإشراف دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٣ هـ ١٩٨٣م): (٢١)، د.حاكم مالك الزيادي، ((الترادف في اللغة))، دار الرشيد - بغداد، (١٩٨٠م): (٣٢)، ابن فارس، ((الصاحبي في فقه اللغة)): (٩٦).

(٣)((المزهر في علوم اللغة العربية))، (١/٤١٠)، وانظر: فيه أمثلة أخرى.

وممن أنكره أبو بكر محمَّد بن القاسم الأنباري، وأبو هلال العسكري في كتابه «الفروق في اللغة»[1]، وابن درستويه[2] الذي ألَّف كتاباً في إبطال الترادف، وابن فارس في كتابه «الصاحبي في فقه اللغة»[3]، والراغب الأصفهاني في كتابه «المفردات في غريب القرآن»[4].

(٢) الإجازة، لأن في العربية فيضاً غزيراً منه: وممن أجاز هذه المسألة وصنف فيها الفيروزآبادي في كتابه «الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف»[5]، وابن خالويه في كتابيه «أسماء الأسد» و«أسماء الحية»[6] وغيرهما، ولقد أفرد له خلق كثيرون أمكنة في تصانيفهم[7].

أما أهل الأصول فذهب جمهورهم إلى وقوعه وإثباته وأنه غير ممتنع عقلاً [8]، وللترادف عندهم سببان: أحدهما أن يكون من واضعين، وهو الأكثر شيوعاً، وذلك بأن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين وتضع الأخرى الاسم الآخر للمسمى نفسه من غير أن تشعر إحداهما بالأخرى، ثم يشتهر الوضعان ويخفى الواضعان، وهذا القول يقوم على أن اللغات اصطلاحية. والثاني أن يكون من واضع واحد،

---

(١) انظر: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن مهران العسكري «ت: ٣٩٥هـ»، «الفروق اللغوية»، دار الكتب العلمية - بيروت، (١٤٠١ هـ - ١٩٨١م): (١٠-١١).

(٢) انظر: د.عبد الفتاح أحمد الحموز، «ظاهرة القلب المكاني في العربية، عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها»، دار عمار للنشر والتوزيع، نشر بدعم من جامعة مؤتة، الطبعة الأولى، (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م): (٢٥).

(٣) انظر: ٩٦: ٩٧ من المصدر السابق.

(٤) انظر: الراغب الأصفهاني «ت:٥٠٢هـ»، «المفردات في غريب القرآن»، تحقيق وضبط محمَّد سيد كيلاني، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الأخيرة: (١٣٨٩هـ - ١٩٦١م): (٧).

(٥) «المزهر في علوم اللغة العربية»: (٤٠٧/١).

(٦) «المزهر في علوم اللغة العربية»: (٤٠٧/١).

(٧) «المزهر في علوم اللغة العربية»: (٤٠٣/١).

(٨) «المزهر في علوم اللغة العربية»: (٤٠٥/١) -د.حاكم مالك الزيادي، «الترادف في اللغة»: (٥٤)

وهو الأقل، ومن فوائده الإكثار من طرق الإخبار عمّا في النفس، والتوسع في سلوك طرق الفصاحة وأساليب البلاغة في النثر والشعر، ويبدو ذلك بيناً في القوافي والكلام المسجوع.

وعلى الرغم من إجازة أهل الأصول هذه المسألة في العربية فقد اختلفوا في وضع كل من اللفظتين المترادفتين موضع بعض[1]، ولقد أجازوا المسألة في القرآن الكريم، ولكنّهم لم يجوزوا أن تحل لفظة موضع لفظة أخرى مهما كانت درجة الموافقة بينهما؛ لأن كل لفظة في النظم القرآني لها دلالتها ومعناها الخاص في ذلك الموضع؛ لأن القرآن الكريم كلام الله.

أما المذهب السلفي فلا يخرج كما مر عن فلك مذهبهم في الفقه والتفسير، حيث التقيد بما في القرآن والحديث النبوي الشريف، وما روي عن الصحابة نصاً وروحاً في هذه المسألة، فهم لم يجوزوا وضع لفظة موضع أخرى في كتاب الله وحديث رسوله، ويتراءى لي أن المانع شرعي، ولذلك لا يجوِّزون أن يكون في القرآن الكريم شيء من باب عطف المترادفات؛ لأن لكل لفظ معنى خاصاً في كل مكان: ((فليس في القرآن تكرار للفظٍ بعينه عقب الأول قط ....، وكذلك ما يقوله بعضهم إنه قد يُعطف الشيء لمجرد تغاير اللفظ، كقوله[2]:

وألفى قولها كذباً وميناً

فليس في القرآن من هذا شيء، ولا يذكر فيه لفظاً زائداً إلا لمعنى زائد، وإن كان

---

(١) ((المزهر في علوم اللغة العربية)): (١/٤٠٥)، ((الترادف في اللغة)): (٥٤-٥٥).

(٢) انظر: خالد بن عبد الله الأزهري ((ت:٩٠٥هـ))، ((شرح التصريح على التوضيح))، (م:٢)، دار إحياء الكتب العربية القاهرة: (٢/١٣٨)، ابن هشام الأنصاري، ((مغني اللبيب)): (٤٦٦).

والبيت بتمامه:

فقدمت الأديمَ لراهشيه وألفي قولها كذباً ومينا

في ضمن ذلك التوكيد))[1]، فعطف الشيء على الشيء في القرآن وسائر الكلام عندهم يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه، والمغايرة عند ابن تيمية نوعان: الأول أن يكونا متباينين، ليس أحدهما الآخر أو جزءه كعطف السموات على الأرض، وهذا النوع هو الأعلى والغالب، والنوع الثاني أن يكون بينهما لزوم كقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَلْبِسُواْ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُواْ الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢]، وقوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً﴾ [المائدة: ٤٨]. ويردُّ ابن تيمية على أولئك الذين يعدُّون الآية السابقة من باب العطف لاختلاف اللفظ كما في قول الشاعر السابق، لأن هذا لا يوجد في كتاب الله تعالى ولا في كلام فصيح[2] والقول نفسه مع ابن قيم الجوزية: ((أحدها أن الله –سبحانه– فرق بين صلاته على عباده ورحمته، فقال: ﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ * الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُواْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعونَ * أُولَـئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَـئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة١٥٣] ، فعطف الرحمة على الصلاة، فاقتضى ذلك فغايرهما، هذا أصل العطف. وأما قوله: ﴿وألفي قولها كذباً وميناً﴾ فهو شاذ نادر، ولا يحمل عليه أفصح الكلام، مع أن المين أخص من الكذب))[3].

أما الترادف في غيرما مر فيتراءى لي أنهم يجوِّزون وقوعه مع ملاحظة ما لأحد اللفظين من الزيادة في المعنى على الآخر، وينتهي ابن تيمية في هذه المسألة إلى أن كثيراً من المترادفات متفقة في الدلالة على الذات متنوعة في الدلالة على الصفات، ولذلك جعلها قسماً آخر قائماً بذاته، سماه ((الألفاظ المتكافئة))، وهي مسألة لم تطالعني عند غيره –فيما أعلم– ولقد عد من الألفاظ المتكافئة أسماء الله الحسنى

---

(١) ابن تيمية ((الفتاوى)): (١٦/٥٣٦ - ٥٣٧).

(٢) انظر: ابن تيمية، ((الفتاوى)): (٧/١٧٢).

(٣) ((التفسير القيم)): (٢٩٩ - ٣٠٠).

وأسماء رسوله وكتابه: ((وذلك أنه كما أن اللفظ قد يتحد ويتعدد معناه فقد يتعدد ويتحد معناه كالألفاظ المترادفة، وإن كان من الناس ينكر الترادف المحض، فالمقصود أنه قد يكون اللفظان متفقين في الدلالة على معنى ويمتاز أحدهما بزيادة، كما إذا قيل في السيف: إنه سيف وصارم ومهند، فلفظ السيف يدل عليه مجرداً، ولفظ الصارم في الأصل يدل على صفة الصرم عليه، والمهند يدل على النسبة إلى الهند، وإن كان يعرف الاستعمال من نقل الوصفية إلى الأسمية، فصار هذا اللفظ يُطلق على ذلك مع قطع النظر عن هذه الإضافة، ... والإنصاف أنها متفقة في الدلالة على الذات متنوعة في الدلالة على الصفات فهي قسم آخر قد يسمى المتكافئة، وأسماء الله الحسنى وأسماء رسوله وكتابه من هذا النوع))[1] ويتراءى لي أن ما ذهب إليه ابن تيمية أقرب وأظهر، لأن الألفاظ لا تتطابق تماماً في الدلالة على المعنى الدقيق، بل تلتقي في الدلالة على المعنى العام، فتسميتها بالمتكافئة منزلة بين المنزلتين.

ولقد تبع الدكتور صبحي الصالح الأصوليين في أن الترادف يجب أن يكون في لغتين[2]، ولذلك أقر بوجوده في القرآن الكريم؛ لأنه نزل بلغة قريش المثالية، وهي لغة قد احتكت باللهجات العربية الأخرى، فاقتبست مفردات منها قد يكون لها نظائر فيها وقد لا يكون، فأصبحت هذه المفردات الجديدة من محصولها اللغوي، ومما حمله الأستاذ الفاضل على ذلك أقسم وحلف، وبعث وأرسل، وفضل وآثر، ((وهكذا لم نجد مناصاً من التسليم بوجود الترادف، ولا مفراً من الاعتراف بالفروق بين المترادفات، لكن هذه الفروق - على ما يبدو لنا- تُنوسِيَتْ فيما بعد، وأصبح من حق اللغة التي ضمتها إليها أن تعتبرها ملكاً لها ودليلاً على تراثها، وكثرة

(١) ابن تيمية، ((الفتاوى)): (٢٠/٤٢٣ - ٤٢٤).

(٢) انظر: د.صبحي الصالح، ((دراسات في فقة اللغة))، مطبعة جامعة دمشق، (١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م): (٣٤٧).

مترادفاتها))[1]، ويتراءى لي أن الدكتور الفاضل لا يخرج عن فلك أهل الأصول، وأنه لابد من دليل يعزز ما ذكره من الألفاظ المترادفة في القرآن الكريم من حيث كون بعضها مقتبساً من اللهجات الأخرى.

٣- إنكارهم أن يكون في القرآن لفظ زائد لغير معنى زائد:

للنحويين في الحمل على الزيادة في القرآن الكريم مذهبان:

(١) أن ذلك لا يصح، لأن الزائد من باب التكلم بغير فائدةٍ، ومن هؤلاء داود الظاهري[2]، وابن مضاء الذي ذكر أنه لا يزاد في القرآن إلا المجمع على إثباته[3]، وذهب ابن جني إلى أن القياس عدم الحذف والزيادة، ومع ذلك فقد وقع حذف وزيادة[4].

(٢) أن ذلك جائز على أن وجوده كالعدم، وهو أفسد الطرق عند الزركشي[5]. ولعل أكثر النحويين على إجازة هذه المسألة في القرآن من جهة الإعراب لا من جهة المعنى[6]، والزيادة عن كثير منهم تكون في الحروف والأفعال،

---

(١) د.صبحي الصالح، ((دراسات في فقة اللغة)): (٣٤٨).

(٢) انظر: بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي ((ت:٧٩٤هـ))، ((البرهان في علوم القرآن))، (م: ٤)، تحقيق محمَّد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الثانية: (٣/ ٧٢)، د.عبد الفتاح أحمد الحموز، ((التأويل النحوي في القرآن الكريم))، مكتبة الرشد - الرياض، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م): (١٢٧٧).

(٣) انظر: أحمد بن عبدالرحمن بن محمَّد القرطبي، ابن مضاء ((ت:٥٩٢هـ))، ((الرد على النحاة))، تحقيق محمَّد إبراهيم البنا، دار الاعتصام - القاهرة، الطبعة الأولى: (١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م): (٧٤).

(٤) انظر: ابن جني، ((الخصائص)): (٢/٢٨٠).

(٥) انظر: الزركشي، ((البرهان في علوم القرآن)): (٧٣/٣).

(٦) ((التأويل النحوي في القرآن الكريم)): (١٢٧٢).

أما الأسماء فعلى أنها لا تزاد[1]. ولقد تجنب كثير من النحويين والمفسرين اطلاق الزيادة على ما في التنزيل تأدباً، ولذلك تطالعنا الفاظ فيها تأدب نحو: الإقحام، الصلة، التوكيد، والإلغاء، والحشو[2].

أما أهل السلف فلقد ذكروا أنه لا يذكر فيه لفظ زائد إلا لمعنى زائد: ((فليس في القرآن من هذا شيء. ولا يذكر فيه لفظاً زائداً لمعنى زائد، وإن كان في ضمن ذلك التوكيد، وما يجيء من زيادة اللفظ في مثل قوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وقوله: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، وقوله: ﴿قَلِيلاً مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣]، وقوة اللفظ لقوة المعنى ...))[3].

ولعل هذا الموقف يدور في فلك مذهبهم في الفقه والتفسير كما مر؛ ولذلك يطالعنا ابن تيمية برفض حمل ما في القرآن على ما في الشعر في بعض مسائل الزيادة، ومن ذلك أنه لا يصح عد الباء في قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] زائدة، ((وإذا قيل: امسح رأسك ورجلك لم يقتض ايصال الماء إلى العضو، وهذا يبين ان الباء حرف لمعنى لا زائدة كما يظنه بعض الناس، وهذا خلاف قوله[4]:

معاويَ إننا بَشَرٌ فأسْجِحْ فَلَسْنَا بالجبالِ ولا الحديدا

فإن الباء هنا مؤكدة، فلو حدفت لم يختل المعنى، والباء في آية الطهارة إذا حذفت اختل المعنى))[5].

---

(١) ((التأويل النحوي في القرآن الكريم)): (١٢٧٢).
(٢) ((التأويل النحوي في القرآن الكريم)): (١٢٧٢).
(٣) ابن تيمية، ((الفتاوى)): (٥٣٧/١٦).
(٤) هو لعقبة بن الحارث: ابن هشام الأنصاري، ((مغني اللبيب)): (٦٢١)، عبد القادر بن عمر البغدادي ((ت:١٠٩٣))، ((خزانة الأدب))، (م:٤)، بولاق – القاهرة، المطبعة الميرية ببولاق، الطبعة الأولى: (٣٤٣/١)، (١٤٣/٢).
(٥) ابن تيمية، ((الفتاوى)): (١٢٩/٢١).

ولم يُجَوِّز أهل السلف الحمل على الزيادة في القرآن لغير معنى، ولذلك عدُّوا لفظة (اسم) في قوله تعالى، ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٧٤، ٩٦- الحاقة:٥٢] هي المسمى: ((وهذا هو الذي أراده مَنْ قال مِنْ أهل السنة: إن الاسم هو المسمى، أرادوا أن الاسم إذا دعي وذكر يراد به المسمّى...))(١) وجاء في التفسير القيم: ((فأقحم الاسم تنبيهاً على هذا المعنى، حتى لا يخلو الذكر والتسبيح من اللفظ باللسان؛ لأن ذكر القلب مُتَعَلِّقَةُ المسمَّى المدلول عليه بالاسم دون ما سواه ... وعبر لي شيخنا أبو العباس بن تيمية -قدس الله روحه- عن هذا المعنى بعبارة لطيفة وجيزة، فقال: المعنى: سبح ناطقاً باسم ربك، متكلماً به، وكذا سبح اسم ربك، المعنى: سبح ربك ذاكراً اسمه))(٢) على أن الباء للمصاحبة. ومن ذلك أنه لا تصح زيادة الواو في قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧٣]، لأن زيادة الواو غير معروفة في كلام العرب عند ابن القيم، فلا يليق ذلك بأسفه الكلام أن يكون فيه حرف زائد لغير معنى ولا فائدة(٣)، ومن ذلك أنه لا يصح عد ((لا)) في قوله تعالى: ﴿لاَ أُقْسِمُ﴾ [القيامة: ١] زائدة: ((وأما أن يقال: أقحمت أول القسم إيذاناً بنفي القسم عليه، وتوكيداً لنفيه كقول الصديق: ((لاها الله لا تعمد إلى أَسَدٍ مِنْ أُسْدِ الله))، الحديث، ومما يدل على حرصهم على إيصال حرف النفي بما بعده قطعاً لهذا التوهم إنما قلبوا لفظ الفعل الماضي بعد لم إلى المضارع حرصاً على الاتصال وصرفاً للوهم عن ملاحظة الانفصال))(٤).

---

(١) ابن تيمية، ((الفتاوى)): (٣٢٣/١٦)، وانظر: (١٩١/٦، ١٩٣، ١٩٨، ٢٠٧).

(٢) ((التفسير القيم)): (٤٨٠)، ((بدائع الفوائد)): (١٩/١).

(٣) ((التفسير القيم)): (٤٨٠)، ((بدائع الفوائد)): (١٧٥/٢).

(٤) ((بدائع الفوائد)): (١٠١/١)، وانظر: مثالاً آخر فيه أيضاً: (١٣٧/١)، ((التفسير القيم)): (١٤٢).

٤- احتجاجهم بالقراءات القرآنية والقياس عليها:

لعل مذهبهم في الفقه والتفسير يبدو واضحاً في هذه المسألة؛ لأنهم يحتجون بالقراءات جميعها إن وافقت خط المصحف، لأن القراءة سنة متبعة، فلم يطالعني أحدهم رمَى قراءة بالخطأ أو القبح أو الشذوذ؛ لأنها تخالف أصلاً نحوياً أو لغوياً. ويذكر شيخ الإسلام ابن تيمية[1] أن القراءات السبع لم يتنازع علماء الإسلام المتبوعون من السلف والأئمة، في أنه لا يتعين أن يقرأ بها في جميع أمصار المسلمين، وأن أحداً من العلماء لم ينكرو قراءة العشرة، وذكر أن للعلماء في القراءات الشاذة الخارجة عن رسم المصحف مذهبين: الأول يجوز أن يقرأ بها، لأن الصحابة والتابعين كانو يقرؤن بهذه الحروف في الصلاة. والثاني أن القراءة لا تجوز، وهو قول أكثر العلماء، لأن هذه القراءة لم تثبت متواترة عن النبي، وإن ثبتت فإنها منسوخة بالعرضة الآخرة.

ومن القراءات السبعية التي خَطَّأها كثيرٌ من النحاة، ولكنهم أجازوها والتمسوا بها وجهاً من العربية قراءة نافع: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾ [الأعراف: ١٠] وهي قراءة رميت بالضعف والخطأ، وهي قراءة كدرت عيش التصريفيين، ولذلك ذكر أبو عثمان المازني أنها قراءة خطأ لا يُلتفت إليها، لأنها أخذت عن نافع الذي لم يكن يدري ما العربية، والذي له قراءات أخرى تُعد لحناً[2]، وهي قراءة صحيحة في

---

(١) انظر: ابن تيمية، ((الفتاوى))، (٣٨٩/١٣).

(٢) انظر: أبو البقاء عبدالله بن الحسن العكبري ((ت:٦١٦هـ))، ((التبيان في إعراب القرآن))، (م:٢)، تحقيق على محمَّد البيجاوي، دار إحياء الكتب العربية – القاهرة: (٨٥٨/١)، مكي بن أبي طالب، ((مشكل إعراب القرآن)): (٣٠٦/١)، أبو البركات ابن الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمَّد ((ت:٥٧٧هـ))، ((البيان في غريب إعراب القرآن))، (م:٢)، تحقيق د.طه عبد الحميد طه، القاهرة، وزارة الثقافة، (١٩٧٠م): (٣٥٥/١)، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ((ت:٢٠٧هـ))، ((معاني القرآن)) (م: ٣)، تحقيق د.عبد الفتاح شلبي، مراجعة علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة: (٣٧٣/١).

المذهب السلفي، جاء في ((بدائع الفوائد)): ((فيقال: ومن المصائب تخطئة العرب وأهل المدينة، ونحن إنما نجهد أنفسنا في استخراج المقاييس لنوافقهم فيما تكلموا به، فإذا كان ما ثبت عنهم خطأً ولحناً وخالفناهم فيه لم نكن تابعين لهم، ولا قاصدين لنهج كلامهم، ولا ريب أن المهموز في هذا الجمع هو ما كانت حروف العلة في واحده مَدَّةً زائدة كصحيفة ورسالة وعجوز، فإذا همزوا ما كان حرف العلة فيه أصلياً في بعض المواضع تشبيهاً له بما هو فيه بِمَدَّةٍ زائدة فأي خطأ يلزمهم، وأي غلط يُسجل به عليهم، وطالما يخرجون الشيء من كلامهم عن أصله لغرضٍ ما من تشبيهٍ أو تخفيفٍ أو تنبيهٍ على أنه كان ينبغي أن يكون كذا، ولأغراض عديدة، أفتراهم لما صححوا استحوذ، فصححوا ما حقه الإعلال كانوا مخطئين، وكذا لما صححوا استنوق، فهلا قلتم إن القوم لما ألفوا الهمزة بعد ألف مفاعل فيها حرف العلة مدة في واحده لم يستنكروها في ((معايش)) ومصايب؛ لأن الموضع موضع الهمز، فليست الهمزة بشديدة الغربة في هذا الموضع، ويا للعجب كم في اللغة من قلب وإبدال وحذف غير مقيس، بل هو مسموع سماعاً مجرداً، ولو تكلم بغيره لكان غلطاً وخطأً وإن كان مقتضى القياس ... وهذا من النحاة شبيه من رد الجهمية نصوص الصفات لمخالفتها أقيستهم، ومن رد أحاديث الأحكام عند مخالفتها الرأي المقصود بالأقيسة والاستنباطات فهم المنقول لا تخطئته والله الموفق))[1].

ومن ذلك قراءة حمزة من السبعة: ﴿وَاتَّقُواْ اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾ [النساء:١] بخفض (الأرحام): لقد طعن في هذه القراءة أبو إسحق الزجاج وابن عطية

---

(١) ((بدائع الفوائد)): (١٧٩/٤).

وغيرهما لخروجهما على الأصل النحوي [1]، وهي قراءة جائزة عند ابن تيمية، على أن ((والأرحام)) معطوفة على الهاء في ((به)) أي: بسبب الرحم[2].

ومن ذلك قراءة أبي حيوة الشاذة: ﴿لَّا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] بجر (غير) على النعت للمؤمنين، أو البدل منه، والأول أظهر عند ابن قيم الجوزية[3].

ويطالعنا أهل السلف باختيار تلك الأوجه الإعرابية التي توافق ما يرونه من معنى مناسب، ويردون ما يرونه غير مناسب، ويلتمسون أوجهاً أخرى لتلك القراءة التي قد تعد أقل فصاحة من غيرها، ومن ذلك قراءة الجمهور: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلاَمُ﴾ [آل عمران: ١٩] بكسر همزة ((إن))، على الاستئناف، وقراءة الكسائي

---

(١) انظر: أبو حيان النحوي، ((البحر المحيط)): ٣/١٥٦- مكي بن أبي طالب، ((الكشف عن وجود القراءات السبع وعللها وحججها)): (١/٥٦٧)، الزجاج، ((معاني القرآن وإعرابه)): (٢/٢)، أبو البقاء العكبري، ((التبيان في إعراب القرآن)): (١/٣٢٧)، أبو البركات ابن الأنباري، ((البيان في إعراب غريب القرآن)): (١/٢٤٠).

(٢) انظر: ابن تيمية، ((الفتاوى)): (١/٣٢٩)، وانظر: في هذه المسألة: أبو البركات ابن الأنباري ((ت:٥١٧هـ))، ((الإنصاف في مسائل الخلاف))، (م:٢)، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة - القاهرة، (١٣٨٠هـ): المسألة (٦٥، ٢/ ٤٦٣)، أبو القاسم جار الله محمود بن محمَّد بن عمر الزمخشري ((ت:٥٣٨هـ))، ((الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل))، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - القاهرة: (١/٥٦٧)، الزجاج، ((معاني القرآن وإعرابه)): (٢/٢)، أبو البقاء العكبري ((التبيان في إعراب القرآن)): (١/٣٢٧)، جلال الدين السيوطي ((ت:٩١١هـ))، ((همع الهوامع في شرح جيع الجوامع))، (م: ٧)، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ((الجزء الأول بالاشتراك مع الأستاذ عبد السلام هارون))، البحوث العلمية - الكويت، (١٣٩٤هـ - ١٩٧٥م): (٥/٢٦٨).

(٣) ((التفسير القيم)): (٢٢٢-٢٢٣)، وانظر: مكي بن أبي طالب، ((الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها)): (١/٣٩٦)، أبو البركات ابن الأنباري، ((البيان في غريب إعراب القرآن)): (١/٢٦٤)، مكي بن أبي طالب، ((مشكل إعراب القرآن)): (١/٢٠٢)، أبو عبدالله محمَّد بن أحمد القرطبي، ((تفسير القرطبي))، ((الجامع لأحكام القرآن))، (م: ٢٠)، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر- القاهرة، (١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م): (٥/٣٤٣).

بفتحها، وفي تخريج هذه القراءة أوجه منها، أن الشهادة واقعة على ((إن)) في قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلاَئِكَةُ وَأُوْلُواْ الْعِلْمِ قَآئِمَاً بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨]، و((أن)) في قراءة الكسائي، على أن في الكلام تقدير حرف الجر ((الباء))، وهو قول الفراء، وهو ضعيف عند ابن قيم الجوزية، لأن المعنى على خلافه، لأن المشهود به هو ((أن)) الأولى وما يدور في حيّزها، وأجاز أن يكون المعنى: شهد ا لله بتوحيده أن الدين عند ا لله الإسلام[1]. ويؤخذ على هذه القراءة أن فيها وضع الظاهر ((ا لله)) موضع المضمر؛ ولذلك عَدَّ النحاة قراءة الجمهور أرجح وأفصح، ولكن المسألة جائزة عند ابن القيم، لأن ذلك قد ورد في القرآن وكلام العرب كثيراً.

ويميل أهل السلف إلى التماس الأوجه البعيدة عن التكلف والتمحل التي توافق مذهبهم المشار إليه في احتجاجهم للقراءات لتخريجها وإبعادها عن الضعف والشذوذ ومن ذلك القراءة السبعية المشهورة: ﴿إِنْ هَـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣] بتشديد ((إن))، وبالألف في ((هذان))، في هذه القراءة أوجه يحمل فيها النص القرآني على غير ظاهره، وهي أوجه فيها تمحل وتكلف من حيث الحذف ومخالفة رسم المصحف وغيرهما [2]، وهذه القراءة عند ابن تيمية. أصح القراءات[3]، لأنها

(١) ((التفسير القيم)): (٢٠٠)، وانظر: الأوجه الأخرى في: أبو البقاء العكبري، ((التبيان في إعراب القرآن)): (١/٢٤٧-٢٤٨)، مكي بن أبي طالب، ((الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها)): (١/٣٣٨)، ((مشكل إعراب القرآن)): (١/١٣١).

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، ((البحر المحيط)): (٦/٢٥٥)، ((التبيان في إعراب القرآن)): (٢/٨٩٥)، أبو البركات ابن الأنباري، ((البيان في غريب إعراب القرآن)): (٢/١٤٤)، ((مشكل إعراب القرآن)): (٢/٦٩)، أبو جعفر الطوسي، ((التبيان في تفسير القرآن)): (٧/١٦٣)، أبو القاسم الزمخشري، ((الكشاف)): (٢/٥٤٣)، مكي بن أبي طالب، ((الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها)): (٢/٩٩)، الفراء، ((معاني القرآن)): (٢/١٨٣)، شهاب الدين أحمد الخفاجي ((ت: ١٠٦٩هـ))، ((حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي))، (م: ٨)، المكتبة الإسلامية - تركيا، محمَّد أزدمير، ديار بكر: (٦/٢١٢) القرطبي، ((تفسير القرطبي)): (١١/٢١٦).

(٣) انظر: ابن تيمية، ((الفتاوى)): (١٥/ ٢٤٨،٢٦٤)

موافقة لرسم المصحف، ومما حملت عليه من الأوجه أن إثبات الألف في المثنى رفعاً ونصباً وجراً لغة ناس من العرب، قيل إنهم بنو الحارث على ما حكاه المهدوي، والأخفش والكسائي والفراء وابن الأنباري، وقيل إنها لغة كنانة على ما حكاه أبو الخطاب وقيل أنها لغة خثعم على ما حكاه غيرهم، وقيل أنها لغة بني الحارث وقريش على ما حكاه ابن الأنباري أيضاً، وينتهي ابن تيمية إلى أنها لغة قريش من حيث إثبات الألف في اسماء الإشارة رفعاً ونصباً وجراً، لأن القرآن قد نزل بلغة قريش، ولأن بني الحارث بن كعب من أهل نجران، والقرآن لم ينزل بلغتهم، ولذلك قرأ القرّاء بلغة قريش، وليس ذلك من خطأ الكاتب، فلذلك عد إثبات الألف في أسماء الإشارة والموصولة رفعاً ونصباً وجراً اللغة الفصحى التي نزل بها القرآن ومن أنكر أن هذه لغة قريش في هذه المسألة طولب بالشاهد من لغتهم المسموعة نثراً ونظماً، وذكر أن ما يعزز ذلك أن أسماء الإشارة والموصولة مبنية، فوجب أن يكون المثنى فيهما مبنياً، ويحمل ابن تيمية قوله تعالى: ﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧] على الإتباع اتباع اسم الإشارة لما قبله، لئلا يحمل اسم الإشارة على أنه خبر في مثل قولنا: إن ابنتي هاتان، ويحمل قوله تعالى: ﴿أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩] على أنه يفرق بين الاسم الموصول واسم الإشارة، لأن اسم الإشارة على حرفين ،أما الموصول فهو عدة حروف «اللذ»، ويذكر أن في إعرابه لغتين جاء بهما القرآن الكريم، ويعزز ابن تيمية ما ذهب إليه من الإتباع في الآية السابقة بقوله عليه السلام: (من أكل من هاتين الشجرتين الخبيثتين فلا يقربن مسجدنا، فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه الآدميون)[1].

---

(١) انظر: ابن تيمية، «الفتاوى»: (١٥/٢٦٤).

٥- احتجاجهم بالحديث النبوي الشريف والقياس عليه:

للمذهب السلفي في الفقه والتفسير أثر بين في موقفهم من الحديث النبوي الشريف من حيث الاحتجاج به والقياس عليه، ولذلك تطالعنا أحاديث كثيرة في ثنايا تآليفهم ويتراءى لي أنهم قد أخذوا قصب السبق في هذه المسألة من غيرهم ممن احتجوا بالحديث النبوي الشريف كابن مالك وابن هشام وغيرهما[١]. ويطالعنا أهل السلف بالتقيد بما جاء بما في الحديث النبوي نصاً وروحاً كما مر، ولذلك ينكرون أن يكون فيه مجاز كقوله عليه السلام: (ينزل ربنا كل ليلة)[٢] فالله ينزل كل ليلة، لكن نزوله ليس كنزولِنا كما مرَّ، ولذلك يرفضون مذهب أهل التعطيل من حيث عدم الاحتجاج بالحديث على صفات الله تعالى[٣]: ((قلنا أي شاعرٍ هذا حتى يحتج بقوله؟ وأين صحة الإسناد إليه لو كان ممن يحتج بشعره؟ وأنتم لا تقبلون الأحاديث الصحيحة عن رسول الله -ﷺ- فكيف تقبلون شعراً لا تعلمون قائله))[٤].

ولعل ما يعزز هذا الموقف أنهم قد احتجوا به في بناء الأصل النحوي واللغوي، وعززوا به تلك الشواهد القرآنية، التي بُني عليها هذا الأصل، ولتزداد هذه المسألة وضوحاً وإشراقاً رأيت أن أدون بعض المسائل النحوية واللغوية التي بني عليها الأصل فيها، وأخرى جيء به فيها للاستئناس لتعزيز

(١) انظر: خديجة الحديثي، ((موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف))، دار الرشيد للنشر بغداد (١٩٨١م): (١٩١).

(٢) ((مختصر الصواعق المرسلة)): (٢٩٠).

(٣) ((مختصر الصواعق المرسلة)): (٣٠٩)، وانظر: (٤٣٨).

(٤) ((مختصر الصواعق المرسلة)): (٣٠٩).

الشاهد القرآني الذي بني عليه هذا الأصل.

ومن المسائل النحوية التي بُني أصلها على الحديث النبوي الشريف ما يلي:

(١) إجازة استعمال ((اللهم)) في غير دعاء: ومن ذلك قوله -عليه السلام-: (اللهم، لك الحمد وإليك المشتكى، وأنت المستعان)[١]، وقوله: (اللهم إني أصبحت أشهدك وأشهد حملة عرشك وملائكتك وجميع خلقك، إنك أنت الله، لا إله إلا أنت، وحدك لا شريك لك وأن محمداً عبدك رسولك)[٢]، ثم يعزز ابن القيم هذين الحديثين بآيتين كريمتين [٣] وحديث آخر[٤]. وهي مسألة سيأتي الحديث عنها بالتفصيل فيما بعد.

(٢) أن جواب ((لو)) ماض: ذكر النحويون أن جواب ((لو)) لا يكون إلا ماضياً مثبتاً أو منفياً، أو مضارعاً مجزوماً بـ((لم))، والأكثر في الماضي اقترانه باللام[٥]، ولذلك ينكر ابن تيمية[٦] أن يكون قوله -تعالى- : ((لترون الجحيم)) جواب ((لو))

---

(١) ((التفسير القيم)): (٢٠٥).

(٢) ((التفسير القيم)): (٢٠٥)، وانظر: الإمام مالك بن أنس ((ت: ١٧٩هـ))، ((الموطأ)): (م: ٢)، تحقيق محمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، (١٣٧٠ هـ- ١٩٥١م): (٨٤٨/٢)، ((كتاب الأشربة)).

(٣) انظر: آل عمران: ٢٦، الزمر: ٤٦.

(٤) ((التفسير القيم)): (٢٠٥).

(٥) انظر: حسين بن قاسم المرادي ((ت: ٧٤٩هـ))، ((الجنى الداني في حروف المعاني))، تحقيق طه محسن، (١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م): (٩٤)، خالد الأزهري، ((شرح التصريح على التوضيح)): (٢٥٧/٢)، ابن هشام الأنصاري، ((مغني اللبيب)): (٣٣٧)، أحمد بن عبد النور المالقي ((ت: ٧٠٢هـ))، ((وصف المباني في شرح حروف المعاني))، تحقيق د. أحمد محمَّد الخراط، دمشق، (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م)، مطبعة زيد بن ثابت - دمشق: (٢٨٩)، أبو العباس محمَّد بن يزيد المبرد ((ت: ٢٧٥هـ))، ((المقتضب))، (م: ٤)، تحقيق محمَّد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة، (١٣٨٦هـ-١٣٨٨هـ): (٣/ ١٥)، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ((ت ٦٤٣هـ)): ((شرح المفصل)): (م: ١٠)، إدارة الطباعة المنيرية، بإشراف مشيخة الأزهر: (١١/٩).

(٦) انظر: ابن تيمية، ((الفتاوى)): (٥١٨/١٦).

في قوله تعالى :﴿كَلاَّ لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٧]، ولكونه مضارعاً مصدراً بلام جواب القسم، لأن جواب لو كما مر يكون ماضياً مصدراً باللام في الغالب كما في قوله -عليه السلام- : (لو تكونون على الحال التي تكونون عندي لصافحتكم الملائكة في طرقكم وعلى فُرشكم)[١]، فيكون الجواب في الآية محذوفاً، أي: لرأيتم الجحيم.

(٣) أن الحال لا يشترط فيها أن تكون مشتقة[٢]، أجاز ابن قيم الجوزية أن تكون الحال غير مشتقة، فلا ضرورة إلى ادعاء تأويلها بالمشتق[٣]، وعمدته في هذه المسألة قوله – عليه السلام–: (يتمثل لي الملك رجلاً)[٤]، و يعزز هذا الحديث بقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾ [غافر: ٦٧]، و﴿هَـذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُـمْ آيَـةً﴾ [هود: ٦٤]، و﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً﴾ [مريم: ١٧]، أو تأويله بمشتق تعسف ظاهر عنده[٥].

(٤) حروف العطف لا يجوز إضمارها: لا يجوز إضمار حرف العطف[٦] خلافاً

---

(١) انظر: ابن تيمية، ((الفتاوى)): (١٦/٥١٨)، الترمذي، ((سنن الترمذي)): (٤/٦٦٦).

(٢) انظر: السيوطي، ((همع الهوامع))، (٤/٩)، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه ((ت: ١٨هـ))، ((الكتاب))، (م:٥)، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة العامة للكتاب – القاهرة، (١٩٦٨ – ١٩٧٥م): (١/٣٣٦، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٩١، ٣٩٧).

(٣) ((بدائع الفوائد)): (٢/١٢٦).

(٤) ((بدائع الفوائد)): (٢/١٢٦)، وانظر: الإمام مالك بن أنس، ((الموطأ)): (١/ ٢٠٢–٢٠٣).

(٥) ((بدائع الفوائد)): (٢/١٢٦–١٢٧، ٢/١١٣).

(٦) لقد منع هذا الإضمار ابن جني والسهيلي وابن الضائغ، وهي مسألة بابها الشعر، انظر: ابن هشام الأنصاري، ((مغني اللبيب))، (٨٣١)، ((همع الهوامع)): (٥/٢٧٤)، ((بدائع الفوائد)): (٢/٢٠٩)، الشهاب، ((حاشية الشهاب)): (٨/١٨٧)، رضي الدين محمَّد بن الحسن الاستراباذي ((ت: ٦٨٦هـ))، ((شرح الشافية))، ومعه شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، (م: ٤)، تحقيق محمَّد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية – بيروت: (١/٣٢٦)، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله السهيلي ((ت: ٥٨١هـ))، ((أماني السهيلي))، تحقيق محمَّد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة – مصر، الطبعة الأولى، (١٣٩٠هـ–١٩٧٠م): (١٠٢).

لأبي على الفارسي ومن تبعه، لأنها دالة على معان في نفس المتكلم، إذ لو حذفت لاحتاج المخاطب إلى من يعلمه بمراد المتكلم، ولقد عزز ابن القيم[1] هذه المسألةبقوله –عليه السلام– : (تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره)[2] على أنه ليس في إضمار حرف العطف، لأنه ليس المراد الجمع، وعزز هذا الحديث بقول عمر: ((صلى رجل في إزار ورداء في سراويل ورداء في تبان))[3]، و((لا يغرنك هذه التي أعجبها حسنها حب رسول الله –ﷺ–))[4]، فليس في هذا القول الأخير نية الواو؛ لآن ((حب)) بدل اشتمال، ويتراءى لي أيضاً أن الحديث النبوي وقول عمر بن الخطاب السابقين محمولان على بدل الاشتمال أيضاً، وهما نظير: أطعمه تمراً أقطاً زبيباً لحماً: لأن المراد واحدٌ منها.

(٥) التوكيد اللفظي يكون بإعادة المؤكد، لقد ذكر النحويون[5] أن الأجود في التوكيد اللفظي في الجملة المؤكدة الفصل بين الجملتين بـ((ثم)) إلا عند اللبس ويتراءى لنا هذا في الحديث النبوي الذي بنى عليه ابن تيمية هذا الأصل: ((قلت

---

(١) ((بدائع الفوائد)): (١/٢١٠).

(٢) ((بدائع الفوائد)): (١/٢١٠)، ((همع الهوامع)): (٥/٢٧٤)، وهو فيه:

((تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره)). وهو محمول فيه على إضمار العاطف وانظر: الإمام أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد: (٤/٣٥٩).

(٣) ((بدائع الفوائد)): (١/٢١٠)، ((همع الهوامع)): (٥/٢٧٤):

((صلى رجل في إزاره ورداء في إزار وقميص في إزار)) على نية ((أو))، أو في إزار، وفي ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: (١/١٨٠): ((صلى رجل في تبان وقميص)).

(٤) ((بدائع الفوائد)): (١/٢١٠)، وانظر: أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمَّد بن حجر العسقلاني ((ت: ٨٥٢هـ))، ((فتح الباري على صحيح البخاري)): (م١٤، جزء ٢٨)، راجعه وقدم له وضبط أحاديثه، طه عبد الرؤوف سعد، ومصطفى محمَّد الهوار ومحمد عبد المعطي، مكتبة الكليات الأزهرية-القاهرة، (١٣٩٨هـ-١٩٧٨م): (٣٠/١٨)، ((تفسير سورة التحريم))

(٥) ((همع الهوامع)): (٥/٢١١).

هذا الكلام الذي ذكره بإعادة اللفظ وإن كان كلام العرب وغير العرب، فإن جميع الآمم يؤكدون إما في الطلب وإما في الخبر بتكرار الكلام، ومنه قول النبي ﷺ: (والله لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشاً، ثم .. والله لأَغْزُوَنَّ قُريشاً، ثم والله لأَغْزُوَنَّ قريشاً، ثم قال: إن شاء الله، ثم لم يغزهم)[1][2].

ومن ذلك توكيد الفعل لفظياً بإعادة لفظه كما في قوله -عليه السلام- لحذيفة الذي كان يقود به، ولعمار الذي كان يسوق به[3]: ((قد قد، ولعمار: سق سق))[4].

(٦) أن ((كل)) إذا أضيفت لفظاً وجب الإخبار عنها بمفرد: ذكر ابن القيم[5]، إن السبب في ذلك يعود إلى أن الأصل إضافتها إلى النكرة المفردة، أي: كل واحد، ولقد بنى هذا الأصل على قوله عليه السلام-: (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته)[6]، وعزز ذلك بقول عمر بن الخطاب: (كلكم يجد ثوبين)[7]، وبقوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦].

(٧) أن ((وراء وراء)) مبنيان على الفتح: أجاز ابن القيم بناءهما على الفتح لتضمنهما معنى حرف العطف كقولهم: هو جاري بيت بيت، وفلان يأتيك صباح مساء ويوم يوم، ووقعوا في حيص بيص، وشاهده فيما مر قوله -عليه السلام- : (إنما كنت خليلاً من وراء وراء)[8]، فبنيا على الفتح؛ لأنه الأشهر والأفصح، ويجوز

---

(١) انظر: ابن تيمية، ((الفتاوى)): (٥٣٦/١٦).

(٢) انظر: ابن تيمية، ((الفتاوى)): (٥٣٦/١٦).

(٣) انظر: ابن تيمية، ((الفتاوى)): (٥٣٦/١٦).

(٤) انظر: ابن تيمية، ((الفتاوى)): (٥٣٦/١٦).

(٥) ((بدائع الفوائد)): (٢١٣/١).

(٦) انظر: ابن الأثير، ((النهاية في غريب الحديث والأثر)): (٢٣٦/٢).

(٧) ((بدائع الفوائد)): (٢١٣/١).

(٨) ((بدائع الفوائد)): (١٩٣/٤)، وهو في ابن الأثير، ((النهاية في غريب الحديث والأثير)): (١٧٨/٥)، ((إني كنت خليلاً من وراء وراء))

بناءهما على الضم كالظروف المقطوعة عن الإضافة[1].

(٨) جملة الشرط يجوز فيها التعلق الخبري: لقد نص النحاة على أن الشرط والجزاء لا يتعلقان إلا بالمستقبل، فإن كان فعل الشرط ماض اللفظ أول بالمستقبل أو حمل على أن معناه قلب إلى المستقبل. والتقدير الأول أولى عند بعض النحاة لكثرة إقامة العرب الماضي مقام المستقبل، لأن تغيير اللفظ عندهم أسهل من تغيير المعنى، فهم يكثرون من التلعب بالألفاظ مع المحافظة على المعنى، ولعل ما يعزز هذه المسألةظاهرة القلب المكاني في العربية وغيرها من الظواهر كالزيادة والحذف. وذكر ابن قيم الجوزية[2] أن الصواب إن كان فعل الشرط ماضياً في اللفظ والمعنى – أن يقال إن جملة الشرط والجزاء تارة تكون من باب التعليل المحض الوعدي غير المتضمن جواباً لسائل: هل كان كذا، وجاوب من قال: قد كان كذا وكذا؛ لأن له من الاستقبال، وتارة تكون من باب التعليق الخبري قوله –عليه السلام–: (إن كنت ألممتِ بذنبٍ فاستغفري الله وتوبي إليه)[3]، وهذا الحديث يرد عنده زعم من ذهب إلى أن قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [المائدة: ١١٦]– قد صدر من عيسى في الدنيا قبل رفعه إلى السماء؛ لأنه قد صدر منه بعد سؤال الله، فلم يسأله وهو بين أظهر قومه، وهذا الزعم فيه تحريف لمعنى الآية لتصحيح الأصل النحوي، فهدم مائة أصل أسهل عنده من تحريف المعنى. وتقدير ابن السراج[4]: إن ثبت في المستقبل أني قلته في الماضي يثبت أنك علمته –ضعيف جداً، والصواب عنده أن

---

(١) ((بدائع الفوائد)): (١٩٣/٤).

(٢) ((بدائع الفوائد)): (٤٥/١)، وانظر: د. عبد الفتاح أحمد الحموز، ((التأويل النحوي في القرآن الكريم)): (٦١٩/١)، (١٤٤٥/٢).

(٣) ((بدائع الفوائد)): (٤٥/١)، وانظر: ابن الأثير، ((البداية والنهاية في غريب الحديث والأثر)): (٣٧٢/٤).

(٤) انظر: أبو بكر بن سهل بن السراج ((ت: ٣١٠هـ، أو ٣١٥هـ، أو ٣١٦هـ))، ((الأصول في النحو)) (م: ٣)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان – النجف، (١٩٧٣م)، ومطبعة الأعظمي – بغداد– (١٩٠/٢).

تكون الآية من باب الحديث السابق: ((وهذا لجواب أيضاً ضعيف جداً، ولا ينبيء عنه اللفظ، وليت شعري ما يصنعون بقول النبي ﷺ : (إن كنت ألممتِ بذنبٍ فاستغفري الله وتوبي إليه)، هل يقول عاقل إن الشرط هنا مستقبل، أما التأويل الأول فمنتف هنا قطعاً، وأما الثاني فلا يخفى وجه التعسف فيه، وإن لم يقصد أنه يثبت في المستقبل أنك أذنبت في الماضي فتوبي، ولا قصد هذا المعنى، وإنما المقصود المراد ما دل عليه الكلام: إن كان صدر منك ذنب فيما مضىفاستقبليه بالتوبة، لم يُرِد إلا هذا الكلام))[1]، ثم اتبع هذا الحديث بقوله تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الكَاذِبِينَ * وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِن الصَّادِقِينَ﴾ [يوسف: ٢٧]، وذكر أن ما مر تخلو منه كتب النحاة والفضلاء.

(٩) تعدية ((قرأ)) بالباء تشعر بقراءة مدخول الباء وغيره: ذكر ابن قيم الجوزية أن تعدية هذا الفعل بالباء لها وجهان:

(١) أن التعدية بالباء تشعر أن القراءة لا تقتصر على مدخول الباء، بل تشعر بقراءة غيره معه، وشاهده في ذلك حديثان نبويان ، الأول قوله – عليه السلام–: (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب)[2]، فالفعل إذا عدي بنفسه أشعر بالاقتصار على مدخول الباء لتخصيصه بالذكر، ويعزز هذا معنى الحديث: لا صلاة لمن لم يأت بهذه السورة في قراءته أو في صلاته أو في جملة ما يقرأ به، فالباء تشعر بقراءة غير مدخولها معه. والثاني قوله –عليه السلام–: (كان يقرأ في الفجر بالستين إلى المائة)[3]، ولذلك يقال: قرأ عليه سورة الجن.

---

(١) ((بدائع الفوائد)): (١/٤٥).

(٢) ((بدائع الفوائد)): (١/٧٦)، وانظر: أحمد بن حنبل ،مسند الإمام ابن حنبل: (٢/٤٢٨) ابن حجر العسقلاني، ((فتح الباري على صحيح البخاري)): (٤/١٤٦).

(٣) ((بدائع الفوائد)): (٢/٦)، وانظر: ابن حجر العسقلاني، ((فتح الباري)): (٤/١٤٦)، أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل: (٢/٤٢٨).

(٢) أن يكون الفعل مضمناً معنى ((صلى))، أي: صلى بسورة كذا، وهو أولى عنده؛ لأن الباء تشعر بالقراءة في الصلاة. ولقد حمل ابن منظور[1] ذلك على زيادة الباء كما في قول الشاعر:

هن الحرائر لا ربات أضمرة سود المحاجر لا يقرأن بالسور

(١٠) الحمل على المعنى: قول العرب: أحسن الفتيان وأجمله -محمول على المعنى عند ابن قيم الجوزية[2]، لأن المعنى: أحسن شيء من هذا الجنس، ولذلك عطف ((وأجمله)) عليه، فجعل ((الفتيان)) مكان ((شيء)) تنبيهاً على أنه أحسن شيء من هذا الجنس، وشاهده في ذلك قوله -عليه السلام- : (خير نساء ركبن الإبل صالح نساء قريش، أحناه على ولد في صغره، وأرعاه على روج في ذات يده)[3]، وهو حديث يعزز التقدير السابق عنده : ((فهذا يدل على أن التقدير هناك: أحسن شيء وأجمله، لأنه أحسن فتىً، إذ لو كان التقدير أحسن فتىً لكان نظيره هنا أحنى امرأة على ولد، وكان يقال أحناها وأرعاها ، فلما عدل إلى التذكير دل على أنهم أرادوا: أحسن شيء من هذا الجنس وأرعاه))[4].

وجاء في ((فتح الباري)): ((وجاء الضمير مذكراً، وكان القياس أحناهن، وكأنه ذكر باعتبار اللفظ والجنس، أوالشخص، أو الإنسان. وجاء في ذلك حديث أنس: كان النبي ﷺ أحسن الناس وجهاً، وأحسنه خلقاً، بالإفراد في الثاني. وحديث ابن

---

(١) انظر: أبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم بن منظور ((ت: ٧١١هـ))، ((لسان العرب))، بيروت، دار صادر، (١٣٨٨ هـ) ((قرأ)).

(٢) ((بدائع الفوائد)): (١/١٢٦-١٢٧).

(٣) ((بدائع الفوائد)): (١/١٢٧)، وفي ابن الأثير، ((النهاية في غريب الحديث والأثر)): (١/٤٥٤) ((احناه على ولد، وأرعاه على زوج)). وقيل إن ذلك كثير في العربية، ومن أفصح الكلام.

(٤) انظر: ابن قيم الجوزية،((بدائع الفوائد)) ١/١٢٧.

عباس في قول أبي سفيان: عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة، بالإفراد في الثاني ايضاً. قال أبو حاتم السجستاني: لا يكادون يتكلمون به إلا مفرداً))[1].

ومن المسائل اللغوية التي بني أصلها على الحديث النبوي الشريف مايلي:

(١) حذف التاء من العدد غير المذكور مَعْدُودَة: إذا حذف المعدود جاز في العدد أن تلحقه التاء وألا تلحقه، ومن ذلك قوله -عليه السلام- : (من صام رمضان وأتبعه بست من شوال)[2]، ويتبع ابن قيم الجوزية هذا الحديث بقوله تعالى: ﴿يَتَخَافَتُونَ بَيْنَهُمْ إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ عَشْراً﴾ [طه: ١٠٣].

(٢) أن حائضاً وطامثاً من باب الوصف العام: حذفت التاء من هذين الوصفين وأضرابهما لعدم الحاجة إليهما، لأنها تدخل للفرق بين المذكر والمؤنث، وهذه الأوصاف خاصة بالمؤنث، فلا لبس في كونها من غير التاء، علامة التأنيث، ومن ذلك قوله -عليه السلام-: (لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار)[3]، فالمراد أنها الموصوفة بكونها من أهل الحيض، أما قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾ [الحج: ٢]، فالمراد بالمرضعة في هذه الآية الكريمة فاعلة الرضاع لا مجرد الوصف[4]. ولعل ما يعزز هذه المسألة ما في مظان اللغة، جاء في ((الصحاح)):

---

(١) انظر: ابن حجر العسقلاني، ((فتح الباري)): (١٥١/١٩).

(٢) ((بدائع الفوائد)): (٢١/٤)، وانظر: أبو البقاء عبد الله بن الحسن العكبري ((ت: ٦١٦هـ)) ، ((إعراب الحديث النبوي الشريف))، تحقيق عبد الإله نبهان، مطبعة زيد بن ثابت- دمشق، (١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م): (١١٥)، جلال الدين السيوطي ((ت: ٩١١هـ)) ، ((الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير)): مطبعة البابي الحلبي - مصر، الطبعة الرابعة، (١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م) (٣٠١/٢).

(٣) ((بدائع الفوائد)): (٢٩/٣)، وفي ابن الأثير، ((النهاية في غريب الحديث والأثر)): (٤٢٩/١): ((لا تقبل صلاة حائض إلا بخمار))

(٤) ((بدائع الفوائد)): (٢١/٤).

«وامرأة مرضع، أي لها ولد ترضعه، فإن وصفتها بإرضاع الولد قلت: مرضعة»[1].

(٣) أن الألف واللام إذا دخلت على اسم موصوف دلت على أنه أحق بالصفة من غيره، ومن ذلك قوله -عليه السلام- : (أنت الحق، ووعدك الحق، وقولك الحق، ولقاؤك الحق، والجنة حق، والنار حق)[2].

ومما استشهد به أهل السلف من الأحاديث النبوية الشريفة ليعززوا تلك الشواهد التي بنوا عليها أصولهم في النحو واللغة ما يلي:

(١) أن المصادر المؤنثة يجب أن يعود الضمير عليها مؤنثاً: ولذلك عد قول من ذهب إلى أن «قريب» في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] ذكر لأن المبتدأ مصدر- ضعيفاً، وشاهد ابن قيم الجوزية في هذه المسألة[3] قوله تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٦] ، ويعزز هذه الآية بقوله -عليه السلام-: (إن رحمتي غلبت أو سبقت غضبي)[4].

(٢) أن جواب «لو» يحذف تعظيماً: لقد ذكر الزركشي[5] أن حذف الأجوبة يقع في مواقع التفخيم والتعظيم ولعلم المخاطب بها، وذكر الفراء أنها تحذف إذا كانت

---

(١) إسماعيل بن حماد الجوهري «ت ٣٩٣ أو ٣٩٦هـ» ، «الصحاح»، (م: ٦)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين- بيروت: رضع، (٣/١٢٢٠).

(٢) «بدائع الفوائد»: (٢/١٢)، وانظر: أبو عيسى محمَّد بن عيسى بن سورة الترمذي «ت: ٢٧٩هـ» «صحيح الترمذي بشرح الإمام ابن العربي المالكي»، دار الكتاب العربي (م: ٧، ج١٣): (م٧، ج ١٣/ ٣٠) «أبواب الدعاء».

(٣) «بدائع الفوائد»: (٣/٣٢).

(٤) «بدائع الفوائد»: (٢/٣٣)، «سنن الترمذي»: (٣/٦١).

(٥) انظر: الزركشي، «البرهان في علوم القرآن»: (٣/١٨٣).

معلومة إرادة الإيجاز[1]، وذكر أبو حيان[2] أن جواب «لو» حذفه جائز فصيح، وأبلغ من ذكره، ولعل ما يعزز هذه المسألة ما في التنزيل من مواضع: البقرة ١٠٣، ١٦٥، ١٦٦، ٢٢١، آل عمران: ٦٩، النساء: ٣٩، ٤٢، ٦٦، ١٠٢، ١٣٥، المائدة: ١٠٠، ١٠٤، الأنعام، ٢٧، ٣٠، ٩٣، الأعراف: ٨٨، الأنفال، ٨، ٥٠، التوبة، ٣٢، ٣٣، ٤٢، ٥٩، ٨١، يونس: ٨٢، هود: ٨٠، يوسف: ١٧، ١٠٣، الرعد: ٣١، الحجر: ٢، النحل: ٤١، الكهف: ١٠٩، الأنبياء: ٣٩، الحج: ٧٣، المؤمنون: ١١٤، الشعراء: ١٠٢، ١١٣، النور: ٣٥، القصص: ٦٤، العنكبوت: ٤١، ٦٤، السجدة: ١٢، سبأ: ٣١، ٥١، الزمر: ٢٦، ٥٨، محمد: ٢١، الصف: ٨، ٩، القلم: ٩، ٣٣، المعارج: ١١، نوح: ٤، التكاثر: ٥.

ومما استشهد به أهل السلف على هذه المسألة قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٧]، أي لرأيتم الجحيم، ويعزز ابن تيمية[3] هذه الآية بحديث نبوي ذكر فيه الجواب: «لو تكونون على الحال التي تكونون عندي لصافحتكم الملائكة في طرقكم وعلى فرشكم»[4]. ولعل ما يعزز هذا الحذف بالإضافة إلى ما مر أن جواب «لو» لم يذكر في سورة «البقرة» في ست آيات[5]، أما ما ذكر فيه هذا الجواب ففي آيتين[6].

---

(١) انظر: الفراء «معاني القرآن»: (٦٣/٢)، «همع الهوامع»: (٣٣٥/٤)، خالد الأزهري، «شرح التصريح على التوضيح»: (٢٥٢/٢)، ابن هشام الأنصاري «مغني اللبيب»: (٨٤٩).

(٢) انظر: أبو حيان، «البحر المحيط»: (١٠١/٤، ١١١، ٥٠٦، ١١٣/٦)، وانظر: ابن يعيش، «شرح المفصل»: (٧/٩).

(٣) انظر: ابن تيمية، «الفتاوى»: (٥١٨/١٦).

(٤) انظر: الترمذي، سنن الترمذي «تحقيق أحمد شاكر» (٦٦٦/٤).

(٥) انظر: الآيات: (٩٦، ١٠٢، ١٠٣، ١٦٥، ١٦٦، ٢٢١).

(٦) انظر: الآيتين: (٢٢٠، ٢٥٣).

(٣) أن «ما» مهيئةٌ ما قبلها للدخول على الفعل بعدها: للنحويين في «ما» في «طالما» و«قلما» مذاهب: أنها واقعة على زمان على أن الفعل بعدها متعد إلى ضميره بحرف الجر، أي: طال زمان يقوم فيه زيد، وقل زمان يقوم فيه زيد، في مثل قولنا طالما يقوم زيد، وقلما يقوم زيد، ومنها أنها مصدرية وقتية، أي: طال قيام زيد، وقل قيام زيد، وهو أولى عند ابن قيم الجوزية[1]، لأن حذف العائد من الصفة قبيح. ومنها قول ابن قيم الجوزية، وهو أنها مهيئة ما قبلها للدخول على ما بعدها، فهي ليست مصدرية ولا نكرة، ومن ذلك أيضاً عندها «ربما» في قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢]، و«إنما» في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، و«كما» في قوله –عليه السلام– : (صلوا كما رأيتموني أصلي)[2]. ولعل ما يعزز مذهب ابن القيم هذا أن «ما» الكافة مزيلة للاختصاص، من حيث طلب الفاعل.

(٤) أن من الأفعال الماضويَّة ما يمكن أن يكون معناها الابتداء بالفعل: لقد تحدث ابن هشام عن التعبير بالفعل في القاعدة الخامسة من الباب الثامن من «مغني اللبيب»[3]، وعَدَّ من ذلك: وقوع الفعل، ومشارفته، وإرادته، والقدرة عليه. ومن الإرادة قوله تعالى : ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨]، وقوله تعالى : ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]. ومن المشارفة قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣١] ومن القدرة قوله تعالى: ﴿وَعْداً عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤].

---

(١) «بدائع الفوائد»: (١/١٤٤)

(٢) «بدائع الفوائد»: (١/١٤٤)، وانظر: ابن حجر العسقلاني، «فتح الباري»، باب الآداب: (٦٣١/ ٣/ ٣١٥).

(٣) انظر: ابن هشام الأنصاري،«مغني اللبيب»: (٩٠٣-٩٠٥).

وذكر ابن قيم الجوزية[1] أن العرب تعبر بالفعل احياناً عن ابتداء الشروع وأحياناً عن انتهائه، وعد من الابتداء قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨]، على أن المعنى: فإذا ابتدأت القراءة. ومن ذلك قوله -عليه السلام-: (فصلى الصبح حتى طلع الفجر)[2].

وقوله: (ثم صلاها من الغد بعد أن أسفر)[3]، والصحيح في الحديث الثاني عند ابن قيم الجوزية[4] أن المراد به الابتداء.

وتدور في ثنايا تصانيف أهل السلف أحاديث أخرى تعزز هذه المسألة رأيت أن أغض الطرف عنها رغبة في الاختصار[5]. وبعد فلعل هذه الأحاديث النبوية الشريفة تعزز أن لأهل السلف مذهباً في هذه المسألة يدور في فلك مذهبهم في الفقه والتفسير الذي أشرنا إليه، وأنهم قد أخذوا قصب السبق في الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف والقياس عليه في مسائل النحو واللغة.

٦- حملهم النص القرآني وغيره على الظاهر الذي يوافق المعنى:

لعل هذه المسألة يبدو فيها أثر مذهبهم من حيث التقيد بما جاء في القرآن الكريم والحديث النبوي وأقوال الصحابة والتابعين ومن تبعهم بينا؛ ولذلك يطالعنا أئمتهم

---

(١) ((بدائع الفوائد)): (١/١٤٤)

(٢) ((بدائع الفوائد)): (١/١٩٦).

(٣) ((بدائع الفوائد)): (١/١٩٦)، وانظر: الإمام مالك، ((الموطأ)): (١/٤).

(٤) ((بدائع الفوائد)): (١/١٩٦).

(٥) ((بدائع الفوائد)): (٣/٢٥، ٣/٤٣)، انظر: ابن تيمية، ((الفتاوى)): (٢٠/٤٢١).

بالدعوة إلى حمل النص على الظاهر وهجر التكلف والتمحل اللذين يبعدان النص عما يجب أن يكون عليه، والظاهر عند ابن تيمية هو: ((وأما إن أراد بإجرائه على الظاهر الذي هو الظاهر في عرف سلف الآمة، لا يحرف الكلم عن مواضعه، ولا يلحد في أسماء الله تعالى، ولا يُقرأُ القرآن والحديث بما يخالف تفسير سلف الأمة وأهل السنة، بل يجري ذلك على ما اقتضته النصوص، وتطابق عليه دلائل الكتاب والسنة، وأجمع عليه سلف الأمة، فهذا مصيب في ذلك وهو الحق))[1].

ولذلك يعد تفسير الطبري عند أهل السلف من أصح التفاسير حملاً على ما مر، أما تفسير الزمخشري فمحشو عندهم بالبدعة من حيث إنكار الصفات والرؤية والقول بخلق القرآن[2]. والتأويل إنما يكون عندهم لظاهر قد ورد شاذاً مخالفاً لغيره: ((المجاز والتأويل لا يدخل في المنصوص وإنما يدخل في الظاهر المحتمل له، وهنا نكتة ينبغي التفطن لها، وهي أن كون اللفظ نصاً يعرف بشيئين، أحدهما: عدم احتماله لغير معناه وضعاً كالعشرة، والثاني: ما أطرد استعماله على طريقة واحدة في جميع موارده فانه نص في معناه لا يقبل تأويلاً ولا مجازاً ... فإن التأويل إنما يكون لظاهر قد ورد شاذاً مخالفاً لغيره))[3].

ومما يدل على وجوب الحمل على الظاهر إذا كان المعنى لا لبس فيه عدهم التقديم والتأخير خلاف الأصل، لأن الأصل إقرار الكلام على نظمه وترتيبه لا تغيير ترتيبه[4]، لذلك يردون قول من زعم أن تقدير قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ * عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ * تَصْلَى نَاراً حَامِيَةً﴾ [الغاشية: ٢-٤] هو: وجوه خاشعة عاملة

(١) انظر: ابن تيمية، ((الفتاوى)): (٣٨٠/١٣).

(٢) انظر: ابن تيمية، ((الفتاوى)): (٣٨٥/١٣).

(٣) ((بدائع الفوائد)): (١٥/١).

(٤) انظر: ابن تيمية، ((الفتاوى)): (٢١٧/١٦، ٢١٨).

يومئذ تصلى ناراً حامية، وعلى أن الظرف ((يومئذ)) يتعلق بـ((تصلى)) و((خاشعة)) صفة للوجوه، فيكون قد فصل بين الصفة والموصوف بأجنبي[1].

ومن ذلك أن القول بتركيب ((لكن)) من ((لا)) و((أن)) على أن الكاف للتشبيه أو زائدة على مذهب الكوفيين والسهيلي – قول فيه تعسف عند ابن قيم الجوزية: ((قلت: وفي هذا من التعسف والبعد عن اللغة والمعنى ما لا يخفى، وأي حاجة إلى هذا))[2].

ومن ذلك أن كون ((مستوراً)) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ حِجَاباً مَّسْتُوراً﴾ [الإسراء: ٤٥]، على بابه أولى من كونه بمعنى ساتراً، لأن التقدير: مستوراً عن الأبصار فلا يرى، ومجيء مفعول بمعنى فاعل عند ابن القيم لا يثبت[3].

وللمعنى دور رئيس في اختيار ما يرونه من أوجه صحيحة، ولذلك يعدّون جعل ((ابتغاء رضوان الله)) بدلاً من مفعول ((كتبناها)) في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلاَّ ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ﴾ [الحديد: ٢٧] – فاسداً، لأنه يصبح على هذا التقدير عين الرهبانية، والصحيح عند ابن القيم كونه منصوباً على الاستثناء المنقطع[4].

ومن ذلك قراءة حمزة وغيره من السبعة: ﴿وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ﴾ [المائدة: ٦]، بخفض ((وأرجلكم))، وفي هذه القراءة أوجه من التأويل؛ لأن

---

(١) انظر: ابن تيمية، ((الفتاوى)): (١٦/٢١٧، ٢١٨).

(٢) ((بدائع الفوائد)): (١/٣٠)، وانظر: ابن هشام الأنصاري ((مغني اللبيب)): (٣٨٤).

(٣) ((التفسير القيم)): (٣٤٨).

(٤) ((التفسير القيم)): (٤٨٤)، وانظر: شواهد أخرى: انظر: ابن تيمية، ((الفتاوى)) (٧/ ١٠٥)، (٨/ ١٨٦)،((التفسير القيم)): (٢٩٤).

ظاهرها يوحي بمسح الأرجل على مذهب الشيعة[1]، وهي عند ابن تيمية لا تخالف السنة، لأن القراءتين، والسنة الثابتة لاتخالف كتاب الله، وهي محمولة عنده على أن المسح اسم جنس، فالمسح الخاص الخالي من الإسالة، والمسح الذي معه إسالة- كل واحد منها يسمى مسحاً، وليس في لفظ الآية ما يمنع كون المسح بالرجل هو المسح الذي معه إسالة، ويعزز ذلك ((إلى الكعبين))، ومن مسح على الرجلين من غير إسالة عنده مبتدع مخالف للسنة المتواترة والقرآن[2]. ولعل مراد ابن تيمية المسح بإسالة الماء.

ولعل ما يظهر منهج المذهب السلفي في الحمل على الظاهر الذي يدور في فلك مذهبهم في الفقه والتفسير بجلاءٍ ووضوح- موقفهم من الحذف من حيث الكثرة أو القلة أو الالتجاء إليه عند الضرورة التي يقتضيها المعنى، فالتقدير عندهم لا يلجأ إليه إذا لم يستقم الكلام إلا به: ((يوضحه أن التقدير. إنما يتعين حيث لا يصح الكلام بدونه، فأما إذا استقام الكلام بدون التقدير من غير استكراه ولا إخلال بالفصاحة كان التقدير غير مفيد، ولا يحتاج إليه، وهو على خلاف الأصل))[3]. ومما لا يصح حمله على تقدير المحذوف عند ابن القيم حملاً على ما مر حذف المضاف في قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] كما مر[4]، وقوله: ﴿مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾ [الحشر: ٧]، أي: من أموال أهل القرى، وهو غلط عند ابن القيم[5]، لأنه لا ضرورة إلى هذا التقدير، لأن المعنى مفهوم بدونه والقول نفسه في قوله تعالى: ﴿أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣]، أي: اضرب بجزء من أجزاء عصاك جزءاً من أجزاء البحر، وهو

---

(١) انظر: التفصيل في هذه المسألة في: د.عبد الفتاح أحمد الحموز، الحمل على الجواز في القرآن الكريم: (٥٠).

(٢) انظر: ابن تيمية، ((الفتاوى)): (٢١/١٢٢ - ١٣٤).

(٣) ((مختصر الصواعق المرسلة)): (٢٩٠).

(٤) ((مختصر الصواعق المرسلة)): (٢٩٠).

(٥) ((مختصر الصواعق المرسلة)): (٢٩٠).

تقدير لا محوج إليه؛ لأنه بيّن[1] ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى﴾ [الليل: ١٢] على أن التقدير: إن علينا للهدى والإضلال، وهو تقدير من الأقوال المحدثة عند ابن تيمية: ((قلت: هذا القول هو من الأقوال المحدثة، التي لم تعرف عن السلف، وكذلك ما أشبهه))[2].

ولعل ما يعزز حملهم النص على الظاهر كما مر أنهم لا يميلون إلى تقدير العوامل في مواضع كثيرةٍ، ومن ذلك أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، وهو رأي سيبويه أيضاً[3]، ومن ذلك أن العامل في الحال في قول العرب: هذا بُسراً أطيب منه رُطباً[4]، هو ما في ((أطيب)) من معنى الفعل، وهو المختار عند ابن القيم، فلا ضرورة إلى تقدير كان، أو ما في إسم الإشارة من معنى الإشارة، أو في حرف التنبيه من معنى الفعل[5].

ومما يعزز مذهبهم من حيث الحمل على الظاهر هجْراً للتكلف والتمحل أيضاً أن ا لله يقسم بمخلوقاته كالليل والشمس، والنازعات، والصافات، وغير ذلك، فلا ضرورة إلى تقدير مضاف عندهم ((رب))؛ لأن ذلك يتضمن دليلاً على قدرته تعالى وحكمته ووحدانيته[6]. ومن ذلك أن جواب القسم يسد .. مسد جواب الشرط[7] في مثل قوله تعالى: ﴿كَلاَّ لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ * لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾ [التكاثر ٥-٧].

---

(١) ((مختصر الصواعق المرسلة)): (٢٩٠)، وانظر: شواهد أخرى، انظر: ابن تيمية، ((الفتاوى)): (١٦/١٤٧، ٤٢١، ١٥/٢١٠.

(٦) انظر: ابن تيمية ((الفتاوى)): (١٥/٢١١).

(٣) انظر: ابن تيمية، ((الفتاوى)): (١٦/١٠٩).

(٤) ((بدائع الفوائد)): (٢/١١٩).

(٥) ((بدائع الفوائد)): (٢/١٢٠).

(٦) انظر: ابن تيمية، ((الفتاوى)): (١/٢٠٣).

(٧) انظر: ابن تيمية، ((الفتاوى)): (١٦/٥١٨).

أما المحذوفات التي تعزز المعنى وتقويه فلا ضير فيها، ومن ذلك حذف القسم الذي يذكر جوابه كما في الآية السابقة[1]، ومن ذلك تقدير مضاف في مثل قولك، جاهدت في الله، واحببتك في الله، أي: في مرضاة الله[2]، وتقدير مفعول المصدر في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَعْبَأُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلاَ دُعَاؤُكُمْ﴾ [الفرقان: ٧٧]، أي: إياه، ويجوز أن يكون المصدر مضافاً إلى مفعوله على أن في الكلام حذف الفاعل في المعنى، أي دعاؤه إياكم[3]. ويرد أهل السلف تلك التقديرات التي لا يقتضيها المعنى ومن ذلك تقدير معطوف في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] أي: والبرد، والآية عند ابن تيمية على ظاهرها، ومن قدر معطوفاً يكون قد فسر القرآن بمجرد الظن والاحتمال النحوي، وهو غير مطابق للظاهر، لأن ما بقي من البرد قد ذكر في أول السورة في قوله: ﴿وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ﴾ [النحل: ٥]. فالدفء يدفع البرد[4]. ومن ذلك أيضاً تقدير معطوف على مذهب الفراء في قوله تعالى: ﴿إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى﴾ [الأعلى: ٩]: أي إن نفعت وإن لم تنفع، وهو قول لم يذهب إليه أحد المفسرين عند ابن تيمية.

ويكاد أهل السلف يجمعون على أن الإضمار من غير ضرورة مكروهة حملاً على مذهبهم في الفقه والتفسير[5]، وأن تقليله أولى وأظهر[6]، وأن الحذف مع كثرة الحواجز أول وأحسن[7].

---

(١)((التفسير القيم)): (٣٢١)، ابن تيمية ((الفتاوى))، (١٤/٣٩٣، ١٦/٥١٨).

(٢) ((بدائع الفوائد)): (٢/٧).

(٣) انظر: ابن تيمية، ((الفتاوى)): (١٥/١٢)، ((بدائع الفوائد)): (٣/٣).

(٤) انظر: ابن تيمية، ((الفتاوى)): (١٦/١٥٩).

(٥) ((بدائع الفوائد)): (٢/ ١٢٨).

(٦) ((بدائع الفوائد)): (١/ ٤٢١).

(٧) ((بدائع الفوائد)): (١/ ٢٨).

ولا يصح أن يحمل الكلام على الحذف إلا بدليل، ومن ذلك حذف المعادل الواقع خبراً للمبتدأ، ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ﴾ [هود: ١٧] أي: كغيره، أو كمن لم يكن[1] وغير ذلك، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءَ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَناً﴾ [فاطر: ٣٥]، أي كمن ليس كذلك، ويرى ابن تيمية أن هذه الآية يفهم منها المعادل للآية الأولى بأي: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ كَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ﴾ [محمد: ١٤]، وقد يكون المعادل عند ابن تيمية[2] غير ذلك كقوله تعالى: ﴿أَوَمَن يُنَشَّأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف: ١٨]، أي تجعلون له من ينشأ في الحلية، أو يذم أو يطعن عليه أو يعرض عن متابعته، وقد يقدر المحذوف في كل ما مر على وجه آخر[3].

ويكون الدليل أحياناً العلم به كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَعْبَأُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلاَ دُعَاؤُكُمْ﴾ [الفرقان: ١٧٧]، أي إياه، فالمحذوف بين؛ لأن المعنى يدل عليه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ﴾ [البقرة: ١٧١] أي: مثل داعي الذين كفروا كمثل الناعق أو كمثل المنعوق به[4]، والمعنى ظاهر معلوم عند ابن تيمية.

وما لا دليل عليه في اللفظ أو المعنى لا يصح في الكلام عند ابن القيم، ولذلك يرد قول من ذهب إلى أن «في» في قوله تعالى: ﴿قُل لاَّ يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ

---

(١) ابن تيمية، «الفتاوى»: (١٥/ ٧٨)، وانظر أبو حيان: «البحر المحيط» (٥/ ١٠)، أبو القاسم الزمخشري، الكشاف: (٢/ ٢٦٢)، تفسير القرطبي: (٩/ ١٦)، حاشية الشهاب (٥/ ٨٤).

(٢) انظر ابن تيمية، «الفتاوى» (١٥/ ٧٨).

(٣) انظر ابن تيمية «الفتاوى» (١٥/ ٧٨)، وانظر التفصيل في حذف المعادل أيضاً في المكان نفسه.

(٤) انظر: ابن تيمية، «الفتاوى»: (١٤/٣٩٣)، «التفسير القيم»: (١٥٥)، انظر: ابن تيمية، «الفتاوى»: (١٤/١١٠)، (١٥/٧٨).

والأَرْضِ الْغَيْبَ إِلاَّ اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥] تتعلق بـ((استقر)) مستند إلى مضاف محذوف أقيم المضاف إليه مقامه، أي: لا يعلم من استقر ذكره في السموات والأرض الغيب إلا الله، فحذف الفعل والمضاف: ((فإن هذا لا نظير له، وهو حذف لا دليل عليه، والمضاف يجوز ان يتسغنى به عن المضاف إليه بشرطين؛ أن يكون مذكوراً وأن يكون معلوم الوضع مدلولاً عليه لئلا يلزم اللبس، وأما أدعاء شيء محذوف إلى شيء محذوف ثم يضاف المضاف إليه إلى شيء آخر محذوف من غير دلالة في اللفظ، فهذا مما يصان عنه الكلام الفصيح فضلاً عن كلام رب العالمين))[(١)].

ومن ذلك أيضاً حذف مفعول ((تركنا)) في قوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الآخِرِينَ﴾ [الصافات: ٧٨، وانظر: ١٠٨، ١٠٩، ١١٩، ١٢٠] أي: لتركنا أمراً، وهذا المفعول المحذوف لا دليل على حذفه في آية أخرى عند ابن القيم[(٢)]: لأن نهج القرآن أن يذكر الشيء في موضع ويحذفه في آخر، لدلالة المذكور على المحذوف، أما أن يحذف حذفاً مطرداً ولم يذكر في موضع واحد، وليس في اللفظ ما يدل عليه، فهذا لا يقع في القرآن.

ومن ذلك حذف المضاف في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٤٦] أي: إن مكان رحمة ا لله قريب، وهو مسلك ضعيف جداً عند ابن القيم[(٣)]، لأن حذف المضاف لا يسوغ ادعاءه مطلقاً وإقامة المضاف إليه مقامه، لئلا يلتبس الخطاب ويفسد التفاهم, والقول نفسه في حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه في هذه الآية، لأنه يجب كون الصفة خاصة وأن

---

(١) ((بدائع الفوائد)): (٣/٦٤).

(٢) ((التفسير القيم)): (٤١٣ -٤١٤).

(٣) ((بدائع الفوائد)): (٣/٢٤)، ((التفسير القيم)): (٢٦٥، ٢٦٧، ٢٧٢).

تكون مما غلب استعمالها من غير موصوفها[1].

ومن ذلك أيضاً أنهم يجيزون أن يقع المصدر حالاً من غير تقدير مضافٍ أو تأويله بمشتق[2]، وأن العامل في المعطوف أغنى عنه حرف العطف[3]، وأن المضارع المجزوم في جواب الأمر يعود إلى أنه في معنى الشرط من غير تقدير أداة شرط وفعله[4]، وأن «كأنَّ» تعمل في الظرف؛ لأنها فيها معنى التشبيه[5]، ولم يُجَوِّز ابن قيم الجوزية[6] أن تعمل معاني حروف المعاني كحروف النداء، والتنبيه والاستفهام إلا (كأن) على أن العامل فعل مقدر مفهوم.

وبعد فلعل مذهبهم الذي يقوم على التقيد بما جاء في القرآن والسنة وغيرهما نصاً وروحاً يبدو بيناً في مسائل الحذف التي كثيراً ما يهجرونها، ولا يلجئون إليها إلا إذا كان المعنى مفهوماً يدل على ذلك المحذوف، أوكان المحذوف عاماً، لأن في ذكره حشواً، والقول نفسه فيما ذهبوا إليه من إجازة بعض المحذوفات لدليلٍ كحذف القسم المدلول عليه بجوابه وما يتلقى به[7]، والمعادل الذي يدل عليه ذكره في موضع آخر، وغير ذلك من المسائل التي تعزز بوضوح هجرهم للتكلف والتأويل اللذين يبعدان النص القرآني عن ظاهره وعما عليه أهل السلف.

---

(١) «بدائع الفوائد»: (٣/٢٦)، وانظر: (٣/٢٥٤)، «التفسير القيم»: (١٧، ٣١٦) ابن تيمية، «الفتاوى»: (١٤/٤٢١).

(٢) «بدائع الفوائد»: (٣/١٦)

(٣) «بدائع الفوائد»: (١/١٩٤).

(٤) انظر: ابن تيمية، «الفتاوى»: (٦/٢٢٥).

(٥) «بدائع الفوائد»: (٢/٦٦-٦٧).

(٦) «بدائع الفوائد»: (١/١٨٢)

(٧) انظر: ابن تيمية، «الفتاوى»: (٦/٢٢٥).

٧- أنهم ليسو متعصبين لكوفي أو بصري

لعل هذه المسألة تعزز بوضوح أنهم ذوو مذهب متميز في مسائل العربية، وهو مذهب قلما يطالعنا به نحوي أو مذهب آخر من مذاهب النحو المعروفة، فهم ليسو ورثة لكل ما تركه سيبويه أو الفراء أو غيرهما من نحاة المدرستين، ولذلك تطالعنا مواضع في تصانيفهم يردون فيها ما ذهب إليه سيبويه فارس هذه الصناعة، لأن الحمل على الظاهر والبعد عن التكلف والتمحل منهجهم، ولتتضح المسألة رأيت أن أدوِّن بعض المسائل وافقوا فيها البصريين وأخرى وافقوا فيها الكوفيين، وأخرى عززوا فيها المذهبين.

ومما وافقوا فيه الكوفيين ما يلي:

(١) أنَّ ((الألف واللام)) تنوب عن الضمير: ذهب البصريون في هذه المسألة إلى تقدير ضمير محذوف عائدٍ في مثل قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [النازعات: ٣٩]، وقوله: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الأَبْوَابُ﴾ [ص: ٥٠]، أي: المأوى له، والأبواب منها[١]، ومذهب الكوفيين صحيح ليس كما قال بعض البصريين، لأن ((أل)) عوض عن الضمير تغني عنه، فهوبعيد عن التأويل.

(٢) أن المستثنى إذا جُعِل تابعاً لما قبله يكون من باب العطف، ذهب البصريون إلى أن المستثنى في هذه المسألة بدل من المستثنى منه وهي مسألة فيها تكلف لأن بدل البعض لابد فيه من ضمير يعود إلى المبدل منه[٢]، وذهب الكوفيون إلى أنه من باب العطف، وهو مذهب خال من التكلف عند ابن القيم اذا حمل المحمل الصحيح:

---

(١) ((التفسير القيم)): (٣/٦٠).

(٢) انظر: التفصيل في هذه المسألة في ابن قيم الجوزية،((بدائع الفوائد)): (٣/٦٠).

«وهذا ممكن خال من التكلف، ولا يقال أنه يستلزم الاشتراك في الحروف، وهو مذهب ضعيف، لأنا نقول ليس هذا من الاشتراك في الحروف، فإن «إلا» للإخراج على بابها، وإنما سموا هذا النوع من الإخراج عطفاً على نحو تسميتهم الإخراج بـ«بل» و«لكن» عطفاً، والإشتراك المردود قول من يقول إن «إلا» تكون بمعنى الواو»[1].

(٣) ان المتقدم على الشرط هو الجزاء لا دليله: ذهب البصريون إلى أن جواب الشرط محذوف وما قبل الشرط دليل عليه، ومذهب الكوفيين أنه الجزاء، وهو أصح المذهبين عند ابن القيم لبعده عن التكلف: «وهو إما نفس الجزاء على أصح القولين دليلاً كما تقدم تقريره، وإما دال على الجزاء، وهو محذوف»[2].

(٤) أن التمييز يصح أن يقع معرفة: ذهب البصريون إلى أن التمييز لا يصح أن يقع معرفة، ولذلك تأولوا كل ما ظاهره وقوع التمييز فيه معرفة، أما الكوفيون وابن الطراوة فأجازوا ذلك حملاً على ظاهر النص القرآني وكلام العرب، ونظمه ونثره[3] ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسهوَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ١٣٠] على أن «نفسه» تتميز، وقوله تعالى: ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ [القصص: ٥٨] وهو الظاهر عند أهل السلف لبعده عن التكلف والتأويل، جاء في (الفتاوى) فهذه شواهد عرفها الفراء من كلام العرب، ومثله قوله: غبن فلان رأيه، وبطر عيشه، ومثل هذا قوله تعالى: ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ [القصص: ٥٨]، أي بطرت نفس المعيشة، وهذا معنى قول يمان بن رباب: حمق رأيه ونفسه ... والبصريون لم يعرفوا ذلك، فمنهم من قال: جهل نفسه، كما

---

(١) «بدائع الفوائد»: (٦١/٣).

(٢) «بدائع الفوائد»: (١٠٦/١)، (٤٩/١-٥٠).

(٣) «همع الهوامع»: (٧٢/٤).

قاله ابن كيسان والزجاج قال: لأن من عبد غير الله فقد جهل نفسه، لأنه لم يَعْلَم خالقها. وهذا الذي قالوه ضعيف، فإنه إن قيل إن المعنىالصحيح فهو إنما قال «سفه»، وسفه فعل لازم، ليس بمتعد، و«جهل» فعل متعد»[1].

ولقد حمل البصريون تلك الشواهد التي لا توافق مذهبهم على زيادة حرف التعريف فيما اقترن به في هذ المسألة، أما ما أضيف فمحمول عندهم على التشبيه بالمفعول به، أو على نية الخافض، أي: في نفسه، في رأيه، في معيشتها.

(٥) أن قوله تعالى: ﴿مِنَ الْجِنَّةِ﴾ في قوله: ﴿الَّذِى يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ * مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ﴾ [الناس: ٥-٦] بيان للناس، «وهو مذهب الكوفيين وهو الصحيح عند أهل السلف في المعنى عليه، أي: يوسوس في صدور الناس ...» الذين هم من الجن والناس، وموضعه نصب بالخروج من المعرفة، أي أنه لما لم يصلح أن يكون نعتاً للمعرفة انقطع عنها، وهو عند البصريين في موضع نصب على الحال، أي: كائنين من الجنة والناس، وهو قول ضعيف عند ابن القيم، لأنه لم يقم دليل على أن الجني يوسوس في صدر الجني، ولأن غيه تقسيم الناس إلى قسمين، جنة وناس، وهو غير صحيح، لأن الشيء لا يكون قسيم نفسه، وعُدَّ ضعيفاً أيضاً، لأن الجنَّة لا يطلق عليهم اسم الناس لا أصلاً ولا اشتقاقاً ولا استعمالاً[2]، ويجوز أن يكون بدلاً من ﴿شَرِّ الْوَسْوَاسِ﴾ [الناس: ٤]، أي: من شر الجنة والناس.

ويجوز أن يكون بياناً للوسواس، أو للذي يوسوس على أن التقدير: من جهة الجنة والناس، فتكون «من» ابتدائية ويتراءى لي أن «من» البيانية تكون ومجرورها خبر لمبتدأ محذوف، أي: هم من الجنة والناس، أو تكون متعلقة بفعل محذوف على

---

(١) انظر: ابن تيمية، «الفتاوى»: (١٦/٥٧٠ - ٥٧١)، وانظر: (١٤/٤٤١).

(٢) «التفسير القيم»: (٦١٥-٦١٦)، وانظر: أبو البقاء العكبري، «التبيان في إعراب القرآن»: (٢/١٣١١).

أن موضعها نصب، أي: أعنى، أو أريد[1].

(٦) عطف الاسم الظاهر المجرور على الضمير المتصل الذي في موضع جـر: لقـد أجاز الكوفيون هذه المسألة، وهو اختيار أهل السلف لأن فيه حمـلاً للنـص القرآنـي على ظاهره، أما البصريون فلا يصح ذلك عندهم إلا بإعـادة الخـافض، ومـن ذلـك قوله تعالى: ﴿يأَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٤]، أجـاز ابن القيم أن يكون ﴿مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ معطوفاً على الكاف التي في محل جر بدون إعادة الخافض، لأن الشواهد كثيرة، وشبه المنع واهية[2].

(٧) أن التاء حذفت من حائضٍ وطالقٍ وطامث لعدم الحاجة إليها: ما مر مذهـب الكوفيين، وهو اختيار أهل السلف، لأن التاء دخلـت للفـرق بـين المؤنـث والمذكـر فيما كان يلبس، ولكن اللبس هنا ليس موجوداً، لآن ما مـر مـن الصفـات صفـات خاصة، ومذهــب سـيبويه أنهـا مـن بـاب حـذف الموصـوف أي: شـيء حـائض، أو طامث[3].

(٨) أن الجملة الماضوية تقـع حـالاً بـدون «قـد»: ذهـب البصريـون إلى أن هـذه المسألة لا تصح إلا على نية «قد»، أما الكوفيون فالمسألة عندهم جائزة مـن غيرهـا، وهو قول أهل السلف أيضاً[4]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ﴾ [البقرة: ٢٦٦].

---

(١) انظر: د. عبد الفتاح أحمد الحموز، «التأويل النحوي في القرآن الكريم»، وانظر: الشهاب، «حاشية الشهاب»: (٨/٤١٨).

(٢) «التفسير القيم»: (٢٩١ - ٢٩٢)، «التأويل النحوي في القرآن الكريم»: (٧٢٠).

(٣) «بدائع الفوائد»: (٣/٢٦ -٢٩).

(٤) «التفسير القيم»: (١٦٥)، «التأويل النحوي في القرآن الكريم»: (٩٤٨).

(٩) إجازة إضافة الصفة إلى الموصوف: أجاز الكوفيون ذلك، أما البصريون فذهبوا إلى أن الشيء لا يضاف إلى مرادفه أو نعته أو منعوته، وما جاء ظاهره على ذلك محمول عندهم على حذف مضاف[١]، وهو مذهب لا يصار إليه عند ابن تيمية؛ لأنه لا دليل على المضاف المحذوف، ولا يخطر بالبال؛ ولأن في القرآن اكثر من موضعٍ يعزز مذهب الكوفيين الذين حملوا النص على الظاهر[٢].

(١٠) أن العامل في باب التنازع، يجوز أن يعمل في معمولين على مذهب الفراء: ذهب البصريون إلى أن العامل الثاني لقربه، وذهب الكوفيون إلى أنه الأول، لأنه المصدر به، وأجاز الفراء[٣] أن يعمل فيه العاملان إن استويا في طلب المرفوع وكان العطف بالواو، وهو اختيار ابن تيمية لبعده عن التكلف؛ ولأن فيه حملاً على الظاهر[٤].

ومما وافقوا فيه البصريين حملاً على مذهبهم المشار إليه مايلي:

(١) أن الحروف لا يحل بعضها محل بعض؛ لأن الأولى عندهم أن يضمن فعل معنى آخر: ذهب الكوفيون إلى أن الحروف يضمن بعضها معنى بعض؛ لأن في القرآن شواهد كثيرة، وذهب البصريون إلى أن هذه المسألة تكون في الفعل لا في الحرف[٥]،

---

(١) «التأويل النحوي في القرآن الكريم»: (٦٠، ٥١٩).

(٢) انظر: ابن تيمية، «الفتاوى»: (٢٠/٤٨٠)،«بدائع الفوائد»: (١/١٥).

(٣) انظر: خالد الأزهري، «شرح التصريح على التوضيح»: (١/٣١٩)، السيوطي، «همع الهوامع»: (٥/١٢٧)، أبو البركات بن الأنباري، «البيان في إعراب القرآن»: (٢/١١٩)، أبو البقاء العكبري، «التبيان في إعراب القرآن»: (٢/٨٦٢)، «حاشية الشهاب»: (٦/١٣٦)، أبو حيان، «البحر المحيط»، أبو القاسم الزمخشري، «الكشاف»: (٢/٤٩٩)، أبو العباس المبرد، «المقتضب»: (٣/١١٢)، (٤/٧٢)، أبو البركات الأنباري، «الإنصاف في مسائل الخلاف»: (١/٨٣).

(٤) انظر: ابن تيمية، «الفتاوى»: (١٤/١٧٥ - ١٧٨)، «بدائع الفوائد»: (٣/١٥، ١/ ٢١٨-٢١٩).

(٥) انظر: د. عبد الفتاح أحمد الحموز، «التأويل النحوي في القرآن الكريم»: (١٢٤٥-١٢٦٠).

وهو الصحيح عند أهل السلف، ومما حمل على هذه المسألة عندهم من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١] على أن الفعل مضمن معنى ((ينشئكم))، وعلى المذهب الكوفي تكون ((في)) بمعنى الباء[١]. وقوله تعالى: ﴿هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾ [الحجر: ٤١] على أن المعنى: صراط موصل إليّ، وهو الأشبه بطريق السلف عند ابن القيم[٢] أو يجوز أن يكون حرف الجر بمعنى ((إلى)) كما مر وقوله ويتراءى لي أن ((على)) شبه الجملة صفة لـ((صراط)) أي: مستقر علي، على أن المعنى موصل إلي، فيكون المحذوف كوناً خاصاً لا كوناً عاماً، ويمكن أن يكون التقدير: دليل عليّ، ويجوز أن يحمل الكلام على المعنى، أي: صراط استقامته علي، على أن ((الجار والمجرور)) يتعلق بـ((مستقيم))، وهي مسألة يمكن حمل تقدير ابن القيم عليها.

وقوله تعالى: ﴿سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ﴾ [المائدة: ٤١] على أن السماع مضمن معنى القبول عند ابن تيمية[٣]. وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ﴾ [ص: ٢٤] ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٧]، و ﴿وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٤٩] والتضمين يغني عند ابن تيمية[٤]، على مذهب البصريين، عما يتكلفه الكوفيون من دعوى الاشتراك في الحروف[٥].

---

(١) ((التفسير القيم)): (٤٢٢).

(٢) ((التفسير القيم)): (١٥)، ((بدائع الفوائد)): (٢/٧٣)، ((التبيان في إعراب القرآن)): (٢/٧٨١)، ((حاشية الشهاب)): (٥/٢٩٤).

(٣) انظر: ابن تيمية، ((الفتاوى)): (١٤/٤٥٢)، وانظر: شاهد آخر: (١٥/٢١٣-٢١٥)، (١٣/٢٤٢)، ((بدائع الفوائد)): (٣/٨٠)، (٢/٢١، ٥٧).

(٤) انظر: ابن تيمية الفتاوى: (٢١/١٢٣).

(٥) انظر: ابن تيمية، ((الفتاوى)): (٢١/١٢٣)، وانظر: شاهد آخر، ((الفتاوى)): (١٦/١٠١).

ولعل ما ألجأهم إلى اختيار المذهب البصري ان تضمين الفعل بالفعل ليس محصوراً في باب التعدية بواسطة، بل يشمل تلك الأفعال التي تتعدى مفعولين صريحين، والأفعال التي تُعلّق عن العمل، وغير ذلك.

(٢) أن البدل ليس على نية إعادة العامل: لقد عد ابن قيم الجوزية مذهب من يحمل البدل على نية تكرار العامل -ضعيفاً؛ لأن الظاهر عنده مذهب سيبويه من حيث كون العامل فيهما واحداً، وهو بعيد عن التأويل والتقدير[١].

(٣) أن الجار والمجرور والظرف ((الظرف)) الواقع خبراً أو حالاً أو صفة، أو مفعولاً ثانياً - يتعلق باسم فاعل لا بفعل[٢]؛ لأن الأصل فيما مر أن يكون مفرداً؛ولأن الفعل يدل على الزمان، والجار والمجرور لا تعلق له به، ويتراءى لي أن الاختيار يعود أيضاً إلى أن تقدير جملة فيه تكلف، فالاكتفاء بعدم التعلق أولى وأظهر.

(٤) أن الاسم مشتق من السمو: ذهب البصريون إلى أن الاسم مشتق من السمو، أما الكوفيون فهو مشتق عندهم من الوسم، والصحيح مذهب البصريين عند ابن تيمية[٣]: لأن المعنى عليه.

(٥) أن مصوغ الابتداء بالنكرة لعطف موصوف آخر عليها غير مستقيم: ذهب سيبويه إلى تقدير خبر في قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [محمد: ٢١] أي: طاعة

---

(١) ((بدائع الفوائد)): (١٩٦/٤).

(٢) ((بدائع الفوائد)): (٣٨/٣)، ((همع الهوامع)): (٢١/٢-٢٣)، أبو عبد الله جمال الدين محمَّد بن عبد الله بن مالك الطائي ((ت: ٦٧٢هـ))، ((تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد))، تحقيق محمَّد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر - بيروت، (١٣٧٨هـ-١٩٦٧م): (٤٩).

(٣) انظر: ابن تيمية، ((الفتاوى)): (٢٠٧/٦-٢٠٩).

أمثل وقول معروف أشبه وأجدر، وهو أولى عند ابن القيم[1] من كون مسوغ الابتداء عطف الموصوف عليه؛ لأن تقييد المعطوف بالصفة لا يقتضي تقييد المعطوف عليه، ويتراءى لي أن للمعنى دوراً في هذا الاختيار.

ويتراءى لي أن مذهب السلف في النحو واللغة حملاً على ما مر أقرب إلى المذهب الكوفي من حيث الحمل على الظاهر وهجر التكلف والتأويل؛ لآن الكوفيين ليسوا عبدة للأصل النحوي في كثير من المسائل، وهي مسألة توافق المذهب السلفي كما مر.

وتطالعنا بعض المسائل يكتفي فيها أهل السلف بذكر المذهبين، ومن ذلك المنصوب في باب الاشتغال، فهو إما أن يكون بفعل محذوف وجوباً يفسره المذكور وإما أن يكون منصوباً بالفعل المذكور، ويتراءى لي أن المذهب الكوفي أقل تكلفاً[2]. ومن ذلك أن أصل المشتقات إما أن يكون الفعل على المذهب الكوفي وإما أن يكون المصدر على المذهب البصري[3]. ومن ذلك أن الضمير بعد «لولا» إما أن يكون في موضع جر على مذهب سيبويه وإما أن يكون في موضع رفع على أن في الكلام وضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع[4].

---

(١) «بدائع الفوائد»: (٢/٥٠)، وانظر: (١/١٨٥)، (٢/٦٩)، (٣/٤٠)، (٢/٥٤).

(٢) «التفسير القيم»: (٤٨٤)، «التأويل النحوي في القرآن الكريم»: (٥٣٠).

(٣) «بدائع الفوائد»: (١/٣٠)، انظر: ابن تيمية، «الفتاوى»: (١٧/٢٣١).

(٤) «بدائع الفوائد»: (٣/٥٥).

٨- المسائل النحوية واللغوية التي يمكن أن يكون قصب السبق فيها بأيديهم أو بأيدي نفر قليل:

لقد رأيت أن أدون ما وصلت إليه يدي من هذه المسألة ليزداد مذهبهم النحوي وضوحاً وإشراقاً، وليستوي على سوقه، ولعل هذه المسائل اللغوية والنحوية التي سنُدَوِّنها فيما بعد تعد امتداداً لمذهبهم الذي يقوم على التقيد بما جاء في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وما روي عن الصحابة والتابعين وتابعيهم نصاً وروحاً، فمذهبهم فيها يقوم على التيسير والسهولة والحمل علىالظاهر الذي يدور في فلك المعنى الذي يذهبون إليه ولعل أهمها ما يلي:

(١) أن «كل» إذا قطعت عن الإضافة يكون لها الصدر: وأنها إذا أضيفت وجب الإخبار عنها بمفرد: ذهب ابن القيم[١] إلى أن «كل» إذا أضيفت إلى ما بعدها لفظاً وجب أن يكون خبرها مفرداً، لأن الأصل إضافتها إلى النكرة المفردة، ولعل السبب في ذلك يعود إلى اقتضاء الإحاطة، ولا تصح إضافة «كل» إلى معرفة حملاً على ما مر إلا في الابتداء، لأن الخبر في هذه المسألة يكون بلفظ الإفراد تنبيهاً على أن الأصل الإضافة إلى نكرة؛ ولذلك يعد قولنا ضَرَبْتُ كل القوم، أو: ضربت كل إخوتك–أقل حسناً مما مر.

ومن الإضافة إلى المعرفة حملاً على ما مر قولنا: كل إخوتك ذاهب، ومن ذلك قوله عليه السلام: (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته)[٢] ، وقول عمر بن الخطاب: «كلكم يجد ثوبين»[٣]، وقوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]،

(١) «بدائع الفوائد»: (٢١٣/١-٢١٥)

(٢) «بدائع الفوائد»: (٢١٣/١).

(٣) «بدائع الفوائد»: (٢١٣/١).

﴿إن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ إلاَّ اتِي الرَّحْمَنِ عَبْداً﴾ [مريم: ٩٣] أما قوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ [الاسراء: ١٤]، وقوله ﴿كُلٌّ كَذَّبَ الرُّسُلَ﴾ [ق: ٢٤] فمن باب أن فيهما قرينة تقتضي تخصيص المعنى بهذا اللفظ دون غيره، فالآية الأولى ورد قبلها ذكر فريقين مختلفين، فريق مؤمن وفريق ظالم، فلو جمعهم في الإخبار عنهم لبطل معنى الاختلاف، فيكون الإفراد أدل على المعنى المراد، أما الآية الثانية فقد ذكر قبلها قروناً وأمماً، وختم ذكرهم بذكر قوم تبع، فلو قيل: كل كذبوا لتوهم أن الإخبار عن قوم تبع خاصة؛ لأن كلاً غير المضافة تعتمد على أقرب المذكورين منها: فالإفراد يدل على أن المراد كل فريق منهم، ومن ذلك قوله تعالى أيضاً: ﴿كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

وذهب ابن القيم أيضاً إلى أن كلاً إذا قطعت عن الإضافة حقها الصدارة، فيتأخر خبرها عنها، أو عامل النصب فيها إذا كان فعلاً، أو ما يتعلق به مجرورها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [الحديد: ١٠]، ويصبح تقديم الفعل العامل فيها إذا كانت مفردة منصوبة، ولعل السبب يعود إلى أن تقديم العامل عليها يقطعها عن المذكور قبلها في اللفظ، فإذا قطعت لم يكن لها شيء تعتمد عليه قبلها ولا بعدها(١).

(٢) أن عطف المترادفات لا يصح أن يحمل القرآن الكريم عليه كما مر.

(٣) أن أم المتصلة يجوز أن تسبق بـ((هل)): ذكر النحويون أن (أم) المتصلة إما أن تتقدم عليها همزة التسوية وإما همزة يطلب بها وبـ((أم)):التعيين(٢)،

---

(١) ((بدائع الفوائد)): (١/٢١٢-٢١٥).

(٢) ((بدائع الفوائد)): (١/٢٠٤)، المرادي، ((الجنى الداني)): (٢٢٥)، ابن هشام الأنصاري،((مغني اللبيب)): (٦١)، أبوالعباس المبرد، ((المقتضب)): (٣/٢٨٦)، ضياء الدين هبة الله بن على بن حمزة العموي، ابن الشجري، ((الآمالي الشجرية))، (م: ٢)، دارالمعرفة للطباعة والنشر-بيروت: (٢/٣٣٣)، علي بن محمَّد الهروي =

ولا يصح عندهم أن تتقدم عليها هل أو متى أو كيف، وأجاز ابن القيم أن تسبق بـ((هل)): ((وإن [سائل][1]: هل عنده زيد أولاً، ثم استأنفت سؤالاً آخر: هل عندك عمرو أم لا؟ فتأمله فإنه من دقيق النحو وفقهه، لذلك سميت متصلة؛ لاتصال ما بعدها بما قبلها، وكونه كلاماً واحداً، وفي السؤال بها معادلة وتسوية))[2].

وذهب المالقي إلى أنه لا يشترط أن تتقدمها الهمزة، بل يجوز أن تتقدمها ((هل)) إذا وقع الاستفهام عن كل جملة، وإن كان المعنى المعادلة كقول علقمة بن عبدة[3]:

هل ما علمت وما استودعت مكتوم   أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم

لأن المعنى: أي هذين كان[4].

(٤) أن الميم، المشددة في ((اللهم)) زيدت للتعظيم والتفخيم: ذهب البصريون إلى أن الميم المشددة في هذه المسألة عوض من حرف النداء، ولذلك لا يصح الجمع بينهما في اختيار الكلام، أما الكوفيون فذهبوا إلى أنها عوض من جملة محذوفة، أي: يا الله أمنا بخير، فحذف الجار والمجرور والمفعول به، ثم حذفت همزة الاستفهام

((ت:٥١٤هـ))، ((الأزهية في علم الحروف))، تحقيق عبد المعين الملوسي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (١٩٧١م): (١٣١)، ابن يعيش، ((شرح المفصل)): (٨/٩٧)، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي، ابن سيده ((ت: ٤٥٨هـ))، ((المخصص في اللغة)): (م: ٨)، (ج: ١٧) تحقيق الشنقيطي ومعاونه عبد الغني محمود، بولاق، (١٣١٨هـ): (١٤/٥٤).

(١) يتراءى لي أن قبل ما بين الحاصرتين سقطاً، أي: وإن أنت سائل.

(٢) ((بدائع الفوائد)): (١/٢٠٤).

(٣) انظر: علقمة بن عبدة الفحل ((ت: ٢٠ق م))، ((ديوان علقمة بن الفحل))، تحقيق الصقال-الخطيب، حلب (١٣٨٩ هـ-١٩٦٩م): (٥٠)، الهروي، ((الأزهية في علم الحروف)): (١٣٧)، ابن الشجري، ((الأمالي الشجرية)): (٢/٢٣٤)، ((شرح المفصل)): (٨/١٥٣)، البغدادي، ((خزانة الأدب)): (٤/٥١٩).

(٤) انظر: المالقي: ((رصف المباني)): ١٤

تخفيفاً لكثرة الاستعمال، وعليه فيصح الجمع بينهما. وفي الانتصار لأحد المذهبين كلام مبسوط في مظانه[1]. وذهب أهل السلف إلى أن الميم المشددة للتعظيم والتفخيم: ((وقيل زيدت الميم للتعظيم والتفخيم كزيادتها في (زرقم) لشديد الزرقة، و(ابنم) في ابن، وهذا القول صحيح، ولكن يحتاج إلى تتمة، وقائله لحظ معنى صحيحاً لابد من بيانه وهو أن الميم تدل على الجمع وتقتضيه، ومخرجها يقتضي ذلك، وهذا مطرد على أصل من أثبت المناسبة بين اللفظ والمعنى، كما هو مذهب أساطين العربية ... وإذا علم هذا من شأن الميم فهم قد ألحقوها في آخر الاسم ((اللهم)) الذي يسأل العبد به ربه –سبحانه– في كل حاجة، وكل حال إيذاناً بجمع أسمائه –تعالى–وصفاته– فإذا قال السائل: اللهم، إني اسألك كأنه قال: أدعو الله الذي له الأسماء الحسنى والصفات العلى بأسمائه وصفاته، فأتى بالميم المؤذنه بالجمع في آخر هذا الاسم))[2].

وقيل إن هذه الميم هنا بمنزلة الواو الدالة على الجمع، فهي من مخرجها[3]. وهو قول ابن تيمية أيضاً: ((وجاءت الميم في مثل (اللهم) (أشعاراً)[4] بجميع الأسماء، وذلك لأن حرف الشفة لما كان جامعاً للقوة من مبدأ مخارج الحروف إلى منتهاها بمنزلة الخاتم الآخر الذي حوى ما في المتقدم وزيادة كان جامعاً لقوى الحروف))[5]. ويتراءى لي أن الميم في لفظة ((الوهيم)) العبرية تعزز المذهب السلفي، وقيل إن هذه اللفظة من باب جمع المذكر السالم، وهي جمع (إلوه).

---

(١) ((التفسير القيم)): (٢٠٢)، أبو البركات ابن الأنباري، ((الإنصاف في مسائل الخلاف)): (٣٤٢)، ((شرح المفصل)): (١٦/٢)، المالقي، ((رصف المباني)): (٣٠٥).

(٢) ((التفسير القيم)): (٢٠٢ – ٢١٠).

(٣) ((التفسير القيم)): (٢١٠).

(٤) في الأصل (إشعاراً).

(٥) انظر: ابن تيمية، ((الفتاوى)) (٤).

أي: الآلهة، ولقد استعملت هذه اللفظة هكذا في جاهلية العبريين، وشركهم قبل أن يبعث فيهم موسى بالتوحيد، ثم أصبحت فيما بعد علماً لله الواحد الأحد.

ويتراءى لي حملاً على ما مرّ إنه جمع مسمى به كقولنا: عابدين أو خالدين علماً لرجل، وهي مسألة تعزز ما أشرنا إليه من حيث التضخيم والتعظيم، لأنها في حق الله –سبحانه وتعالى–.

(٥) أن من معاني الكاف التعليل: لقد أثبت هذا المعنى قوم من النحاة وغيرهم، ونفاه الأكثرون[١]، وهي عند ابن قيم الجوزية[٢] يجوز أن تأتي للتعليل: ((فإن كاف التشبيه تتضمن نوعاً من التعليل كقوله: ﴿وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٧٧]، وقوله: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥١]، والذي حسن اجتماع التعليل والتشبيه الإعلام بأن الجزاء من جنس العمل في الخير والشر))[٣].

(٦) أنهم لا يجيزون القلب المكاني، لأن الأصل عدم القلب: القلب المكاني في العربية ظاهرة تضيع في العربية الفصيحة في النظم والنثر، في القرآن الكريم وقراءاته السبعية وغير السبعية، وهي مسألة قد أفردنا لها مصنفاً خاصاً[٤]، وللنحويين في هذه الظاهرة مواقف مختلفة، فمنهم المجيز ومنهم المانع، أما أهل السلف فلم يطالعني أحدهم حمل الآية أو القراءة على هذه الظاهرة، ولذلك ينكر ابن قيم الجوزية ان يكون الناس مقلوباً من ((أنس)) على أن أصله كما يتراءى لي ((أنس))، فقدمت العين (النون) على الفاء (الهمزة)، ثم خففت الهمزة بحذفها، فيكون وزنه (عفل)، جاء في التفسير القيم: ((والإنس والإنسان مشتق من الإيناس، وهو الرؤية والإحساس...والناس فيه قولان:

---

(١) ((مغني اللبيب)): (٢٣٤)، المرادي، ((الجني الداني))، ((البحر المحيط)): (١/٤٤٤)، (٢/٩٧).

(٢) ((التفسير القيم)): (٢٣٦).

(٣) ((التفسير القيم)): (٢٣٦).

(٤) هو ظاهرة القلب المكاني في العربية، عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها.

أحدهما: أنه مقلوب من (أنس) والأصل عدم القلب، والثاني وهو الصحيح أنه من النَوَس، وهو الحركة المتتابعة، فسمي الناس ناساً للحركة الظاهرة...وأصل ناس نوس، تحركت الواو، وقبلها فتحة، فصارت ألفاً، هذان هما القولان المشهوران في اشتقاق الناس. وأما قول بعضهم إنه من النسيان، وسمي الإنسان إنساناً لنسيانه ... فليس هذا القول بشيء، وأين النسيان الذي مادته (نسي) إلى الناس الذي مادته (نوس)؟ وكذلك أين هو من الإنس الذي مادته (أنس)؟))[1]. وإذا عددناه من (نسي) كان وزنه (فلعاً)، على أن اللام قدمت إلى موضع العين. فصار نيساً، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها[2]، ولعل أهل السلف في هذه المسألة يدورون في فلك مذهبهم من حيث التقيد بظاهر ما في القرآن والحديث وما ورد عن الصحابة والتابعين وتابعيهم نصاً وروحاً، ولست أوافقهم في هذه المسألة، لأن هذه الظاهرة تشيع في العربية، وفي القرآن قراءات سبعية وغيرها يمكن عدها من باب القلب.

(٧) إنهم لا يجيزون عطف الخبر على الطلب لتنافرهما: لقد ذكر السيوطي[3] أن عطف الخبر على الإنشاء وعكسه منعه البيانيون وابن مالك وابن عصفور وجوزه الصفار وجماعة. والكلام محمول عند المانعين على تقدير قول عامل في الطلب، وهو مذهب أهل السلف، ولعل السبب في ذلك يعود أيضاً إلى مذهبهم المشار إليه، لأنهم لا يجيزون مثل هذا التنافر في كلام الله تعالى[4].

(٨) إجازة حذف العائد المنصوب في جملة الخبر: للنحويين في هذه المسألة مذاهب:

(أ) أنه لا يجوز حذف العائد مطلقاً.

---

(١) ((التفسير القيم)): (٦١٦).

(٢) ((التبيان في إعراب القرآن)): (١/٢٤).

(٣) ((همع الهوامع)): (٥/٢٧٣)، ((مغني اللبيب)): (٦٢٧-٦٣٠).

(٤) ((بدائع الفوائد)): (١/٢٥)، ((التفسير القيم)): (٣٩٧-٤٠١).

(ب) أنه يجوز حذف العائد المنصوب بفعل متصرف، وهو قليل، وهو قول ابن أبي الربيع.

(جـ) أنه يحذف بكثرة، وهو قول هشام من الكوفيين. وذهب الفراء إلى أنه يجوز حذفه بقيد كون المبتدأ اسم استفهام أو كلا، أو كلتا أو كلاً. وقيل إن ذلك مقيد بكون المبتدأ مما له الصدارة. وأجاز الكسائي حذف المنصوب بفعل جامد كقولنا: أبوك ما أحسن أي: ما أحسنه، وقيل إنه يجوز حذف المنصوب بالمشتق. وذهب السيوطي إلى أن المختار حذفه بقيد وجود دليل، وألا يؤدي حذفه إلى رجحان عمل عامل آخر[1]، أما أهل السلف فقد أجازوا المسألة من غير قيد قياساً على ما في القرآن من هذه المسألة، ومن ذلك قراءة ابن عامر: ﴿وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [النساء: ٩٥، الحديد: ١٠]، أي: وعده الله[2]، وقوله: ﴿مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ﴾ [يونس: ٥٠]، أي ماذا يستعجله في أحد التأويلات[3]، جاء في التفسير القيم: ((أنشده[4] برفع كل، وستقبحه لحذف العائد من الخبر، وغير سيبويه يمنعه مطلقاً،

---

(١) ((همع الهوامع)): (١٥/٢)، خالد الأزهري، ((شرح التصريح على التوضيح)): (١٦٤/١).

(٢) ((بدائع الفوائد)): (٢١٦/١)، ((مغني اللبيب)): (٦٤٧)، أبو حيان النحوي، ((البحر المحيط)): (٢١٩/٨)، مكي بن أبي طالب القيسي، ((مشكل إعراب القرآن)): (٣٥٧/٢)، أبو البركات ابن الأنباري، ((البيان في غريب إعراب القرآن)): (٤٢٠/٢)، ((حاشية الشهاب)) : (١٥٥/٨).

(٣) ((بدائع الفوائد)): (٢١٦/١)، ((التبيان في إعراب القرآن)): (٤١٥/١)، ((البحر المحيط)): (١٦٧/٥)، ((حاشية الشهاب)): (٣٥/٥)، القرطبي: (٣٥٠/٨)، ((مشكل إعراب القرآن)): (٣٨٤/١)، أبو جعفر الطوسي، ((البيان في تفسير القرآن)): (٣٩٠/٥)، السيوطي، ((همع الهوامع)): (١٦/٢)، ابن هشام الأنصاري، ((مغني اللبيب)): (٦٤٧).

(٤) الشاهد هو:

أصبحت أم الخيار تدعي ... عليَّ ديناً كله لم أصنع

انظر: سيبويه، ((الكتاب)): (٨٥/١، ١٢٧، ١٤٦)، البغدادي، ((خزانة الأدب)): (١٧٣/١)، ابن الشجري، ((الأمالي الشجرية)): (٨/١، ٩٣، ٣٢٦)، ابن هشام الأنصاري، ((مغني اللبيب)): (٢٦٥).

وينشد البيت منصوباً ... فهذا يدل على أن حذف العائد جائز، وأنه غير قبيح))[1]، ولعل ما ذهب إليه ابن القيم أصح ما فيها، لأن الحمل على ظاهر القراءات يعززها، ولأن التأويل لا يصار إليه إلا عند استعصاء الحمل على الظاهر[2].

(٩) أن الخبر المشتق لا ضرورة إلا إضمار ضمير فيه: ذهب ابن القيم إلى أن الخبر المشتق لا ضرورة إلى ربطه بضمير، لأنه نفس المبتدأ، فالمخاطب يعرف أن الخبر مسند إلى المبتدأ من غيره، والجالب للضمير عنده هو كونه فيه معنى الفعل[3]، ويتراءى لي أن ما ذهب إليه ابن القيم قريب مما ذهب إليه ابن مضاء وغيره. من حيث إن الصفة المشتقة تدل على صاحبها وعلى الاسم، فلفظة ضارب تدل على الضرب وفاعل الضرب، على الرغم مما ذهب إليه من استتار الضمير في المشتق لعمله عمل الفعل[4].

(١٠) أن الحال لا يشترط فيها أن تكون وصفاً مشتقاً[5].

(١١) أن (لو) يجوز فيها أن تقع حرفاً مصدرياً: أجاز ابن تيمية أن يُسْبَك من (لو) وما في حيزها مصدر مؤول[6]، وهي مسألة لم يذكرها أكثر النحويين، وممن أجازها ابن مالك وأبو علي الفارسي والفراء والتبريزي وأبو البقاء العكبري، ولعل أكثر وقوعها حرفاً مصدرياً مقيد بكون (ود) أو (يود) عاملاً

---

(١) ((بدائع الفوائد)): (٢١٦/١).

(٢) انظر: هذه المسألة : د.عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم: (٢٧٦-٢٧٨، ٤٧٨-٤٨١).

(٣) ((بدائع الفوائد)): (٣٦-٣٧).

(٤) انظر: د. عبد الفتاح أحمد الحموز ، ((التأويل النحوي في القرآن الكريم)): (١٠١).

(٥) انظر: الصفحة (١٧-١٨) من هذا البحث

(٦) انظر: ابن تيمية، ((الفتاوى)): (٣٤٩/٤).

في المصدر المؤول منها ومما في حيزها[1].

(١٢) أن (ما) في (طالما) و(قلما) وغيرهما مهيئة لدخول ما قبلها على ما بعدها.

(١٣) أنه لا يشترط في الشرط التعليق الوعدي والمستقبلي، بل يجوز التعليق الخبري أيضاً.

(١٤) أن الكلمة في مصطلحهم ما دل على جملة مفيدة: الكلمة اصطلاحاً هي لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقاً أو تقديراً، أو هي قول موضوع لمعنى مفرد[2]، وهي لغة الجملة أو الجمل المفيدة، ولعل ما يعزز ذلك قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٠]، وهذه الكلمة هي قوله تعالى: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ * لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً فِيمَا تَرَكْتُ﴾ [المؤمنون: ١٠٠]، وقوله تعالى: ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾ [التوبة: ٤٠]، وهذه الكلمة هي: لا إله الا الله. ومن ذلك قوله عليه السلام: (إني لأعلم كلمة لو قالها لذهب عنه ما يجد، لو قال: أعوذ با لله من الشيطان الرجيم)[3]، وقوله: (استحللتم فروجهن بكلمة الله)[4]، وهذه الكلمة هي:

---

(١) انظر: ابن مالك، أبو عبدالله جمال الدين محمَّد بن عبدالله بن مالك ((ت:٦٧٢هـ))، ((شرح التسهيل))، تحقيق د.عبد الرحمن السيد، مكتبة الأنجلو المصرية-القاهرة: (٢٥٦/١-٢٥٧)، الزركشي، ((البرهان في علوم القرآن)): (٣٧٣/٤)، ((مغني اللبيب)): (٣٠٥-٣٥١)، شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمَّد السمين الحلبي ((ت: ٧٥٦هـ))، ((الدر المصون في علوم الكتاب المكنون من أول القرآن إلى نهاية المائدة))، رسالة لنيل درجة الدكتوراة، إعداد محمَّد أحمد الخراط، إشراف الدكتور محمود فهمي حجازي جامعة القاهرة، ورقة: (٤٧٨)، أبو حيان النحوي، ((البحر المحيط)): (٣٤٨/١).

(٢) ((همع الهوامع)): (٦/١)، ابن مالك، ((شرح التسهيل)): (١/١)، أبو محمَّد عبدالله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري ((ت: ٧٦١هـ))، ((شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب))، تحقيق محمَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية- مصر:(١١)، أبو محمَّد عبدالله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري ((ت٧٦١هـ))، ((شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية))، (م: ٢)، دراسة وتحقيق د. هادي نهر، مطبعة الجامعة-بغداد، (١٣٩٢هـ ١٩٧٧م)، ابن يعيش، ((شرح المفصل)): (١٨/١).

(٣) ((صحيح البخاري))، دار إحياء الكتب العربية: (٦٨/٤).

(٤) انظر: ابن الأثير، ((النهاية في غريب الحديث والأثر)): (١٩٩/٤).

﴿فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وقيل هي إباحة الله الزواج وإذنه فيه، وقوله: (الكلمة الطيبة صدقة)[١]، وقوله: (أفضل كلمة قالها شاعر كلمة لبيد:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل)[٢]

أما أهل السلف فلا يخرجون عن المعنى اللغوي[٣].

(١٥) أن الباء في مثل قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيباً﴾ [النساء: ٦] ليست زائدة: ذكر ابن هشام أن زيادة الباء في فاعل((كفى)) غالبة، ويجوز أن تكون غير زائدة على أن الفاعل ضمير الاكتفاء المستتر، ويجوز أن يكون ((كفى)) اسم فعل بمعنى ((اكتف))[٤].

أما أهل السلف فهي عندهم ليست زائدة حملاً على مذهبهم من حيث أنه لا يصح أن يكون في القرآن حرف زائد لغير معنى: ((وأما كفى با لله شهيداً فالباء متعلقة بما تضمنه الخبر عن معنى الأمر بالاكتفاء، لأنك إذا قلت: كفى با لله، أوكفاك الله زيداً قائماً– فإنما تريد أن يكتفي هو به، فصار اللفظ لفظ الخبر، والمعنى معنى الأمر، فدخلت الباء لهذا السبب، فليست زائدة في الحقيقة))[٥].

وبعد فلعل ما مر من مسائل نحوية أو لغوية قد أخذ أهل السلف قصب السبق فيها، أو شاركهم فيها آخرون – تعزز أن لهم مذهباً ذا سمات بينة يدور في فلك

---

(١) ((فتح الباري))، كتاب الأدب: (٣٤، ٤٤٨/١٠).

(٢) ((فتح الباري)): (٥٦٦/١)، كتاب الأيمان والنذور: (١٩).

(٣) انظر: ابن تيمية، ((الفتاوى)): (٢٤٥/١)، (١٠٥/٧، ١٣٧، ١٧٠)، (٢١٦/١٤).

(٤) ((التأويل النحوي في القرآن الكريم)): (١٢٨٢).

(٥) ((بدائع الفوائد)): (٧٧/٢).

التقيد بما جاء في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وما روي عن الصحابة والتابعين وتابعيهم نصاً وروحاً، وأن هذا المذهب يقوم على التيسير والسهولة، ونبذ تلك التأويلات المتكلفة التي تبعد النص القرآني وغيره عما يراد منه، وهي تأويلات لا يصار إليها إلا إذا اقتضاها المعنى أو عند استعصاء الحمل على الظاهر.
ويتراءى لي أن المذهب السلفي في النحو واللغة يوافق المذهب الكوفي في كثير من المسائل؛ لأن مذهب الكوفيين أكثر احتراماً لظاهر النص القرآني والقياس على القراءات، المذهب البصري الذي كثرت فيه التأويلات والتخريجات، ورمي القراءات بالقبح أوالشذوذ أوالضعف. ولعلك أخي القاريء تضم صوتك إلىصوتي في هذه المسألة من حيث إن لأهل السلف مذهباً في النحو واللغة، له أركانه وسماته التي تفرض سلطانها على الباحث أو القارئ، فإنكار المجاز الذي يدور في فلك الصفات الإلهية والقياس علىالحديث النبوي الشريف، والاحتجاج للقراءات سبعيها وشاذها، وإنكارهم أن يحمل كتاب الله تعالى لى الزائد، وما اختاروه من مسائل الكوفيين والبصريين، والحمل على الظاهر في كثير من المسائل – كلها سمات تنير الدرب أمام الباحث أوالقارىء.

والله أسأل أن يكون هذا البحث على ما فيه من إيجاز متكاملاً، عرض صورة مشرقة لمذهب نحوي يكاد يكون مما تنوسي تماماً، وأسأله المغفرة إن زللت وجزيل الثواب إن أصبت، وأسأله أن يوفقنا عالمين ومتعلمين لخدمة لغة كتابه المبين.